جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم علوم سياسية

مذكرة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم سياسية
الشعبة: علوم سياسية
التخصص :تنظيم سياسي وإداري
من إعداد الطالب: لصواني عبدالقادر
بعنوان:

تطور العمل النقابي في الجزائر

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ :2014/06/10
امام لجنة المكونة من السادة :

د . قاسم ميلو	(-جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
د .بوشنافة شمسة.	(-جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
أ . بن الشيخ عصام	(-جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية : 2013/2014

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام علي اشرف المرسلين

لك يا حبيبي يارسول الله وإلى من كانا سببا في وجودي، إلى نور حياتي وضياء دربي

إلى القمة التي أسعى الوصول إليها... رضى الوالدين، إلى أمي رحمها الله

وإلى أبي يحفظه الله

إليكما يا من سهرتما على تعليمي ومهدتما لي الطريق إلى التفوق

وإلى التي كانت الدافع إلى وصولي ما كتب الله لي زوجتي العزيزة

وإلى أبنائي (أحمد ياسين، مروان، علي رضا)

وإلى كافة الأهل والأقارب،

إلى من تربطني بهم قرابة الإسلام،

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى من الذي علمني حرفا صرت له عبدا (أساتذة قسم العلوم السياسية)

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأقول لهم:

إن طال الزمان ولم تروني فهذا جهدي فاذكروني، داعيا من المولى أن يجازينا في

الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة .

كلمة الشكر

لابد لي وأنا أخطو خطواتي لأخيرة في هذه المرحلة (مرحلة الماستر)

في الحياة الجامعية من وقفة أعود إلى سنين قضيتها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن امضي أقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان والتقدير والمحبة إلى اللذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

إلى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة وهم جميع أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية .

كما أتوجه بالشكر إلى من ساعدني على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمامه واخص بالذكر الدكتورة شمسة بوشنافة، التي كانت عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي.

قائمة المحتويات

الإهداء III

كلمة شكر IV

قائمة المحتويات V

مقدمة أ

الفصل الأول

نشأة و تطور الحركة النقابية في العالم

المبحث الأول النقابة مفاهيم و مبادئ **02**

المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة النقابية في العالم. **05**

المبحث الثالث: تصنيف النقابات العمالية **08**

المبحث الرابع: مهام العمل النقابي وأهدافه **10**

خلاصة الفصل

14

الفصل الثاني

نشأة و تطور الحركة النقابية في الجزائر

المبحث الاول: تطور الحركة النقابية في الجزائر من مرحلة الاستعمار الى مرحلة الاحادية **16**

المبحث الثاني: الحركة النقابية الجزائرية في ظل التعددية الحزبية **23**

خلاصة الفصل

29

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه العمل النقابي في الجزائر

المبحث الأول:النصوص الدولية و المحلية الحامية للعمل النقابي **31**

المبحث الثالث تحليل الأداء المطلبي النقابات في الجزائر في ظل التعددية **35**

خلاصة الفصل
39

الخاتمة **40**

قائمة المراجع **43**

مـقـدمـــة

إن العمل النقابي في الجزائر بدء منذ فترة الاستعمار الفرنسي، في أواخر القرن التاسع عشر حين شكل عمال المعادن والطباعة أول نقابة في الجزائر الفرنسية ، ثم بدأ العمل النقابي في اتساع ، ورغم تنامي عدد النقابات فإن المشاركة العمال الجزائريين ظلت متواضعة للغاية . و مع انتهاء الحرب العالمية الأولى ساهم عامل الهجرة نحو فرنسا في تكوين طبقة عاملة جزائرية فعلية في المهجر ، مما ساعد على تبلور الوعي النقابي لدى المهاجرين الجزائريين ، أما في الداخل الجزائري ، كان لاتساع سوق العمل المأجور ، زيادة مشاركة العمال الجزائريين في النشاط النقابي ، خاصة بعد 1932 (تاريخ إلغاء قانون الأهالي) الحافز الرئيسي لمباشرة النقابيين الجزائريين نشاطاتهم داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من أجل التحضير لتشكيل تنظيم مستقبلي ، وهكذا ظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 كما اعتبرت هذه النقابة خالصة من رحم جبهة التحرير الوطني ، بعدما نالت الجزائر استقلالها ، واصلت الحركة النقابية مسيرتها بجنب الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) من اجل إعادة بناء الدولة الجزائرية بمقوماتها وانتمائها الإيديولوجي مما انتقل بها إلى مرحلة مبنية على الأحادية ، ونبذ التنوع والاختلاف بانتهاج الاشتراكية ، حيث أصدرت قوانين جديدة للعمل واعترفت الدولة بحق التنظيم النقابي في التنظيم الواحد والرسمي والمتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين. لكن مع مرور الوقت وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانيات خاصة مع الانفتاح الذي عرفته الجزائر على العالم الخارجي،أصبح العمال الجزائريين يرون في الاتحاد العام للعمال الجزائريين جهاز تستعمله السلطة لمراقبتهم ، وبدأت العديد من الفئات المهنية تطالب بالاستقلالية عن هذا التنظيم والمطالبة بفتح المجال النقابي قصد تأسيس نقابات مستقلة.و مع صدور دستور 1989 حدثت تغيرات جوهرية مست جميع جوانب الحياة خاصة السياسية تمثلت في الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددي الذي تولدت عنه التعددية النقابية. هذه التطورات تطرح إشكالية رئيسية تتعلق بمدى حرية العمل النقابي في الجزائر:فإلى أي مدى يمكن الحديث على استقلالية العمل النقابي في الجزائر؟

أسباب اختيار الموضوع:

كان اختيار للموضوع مبني على أسباب موضوعية وأخرى ذاتية نحصرها في ما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- ✓ محاولة إثراء مجال البحث العلمي الجامعي والمساهمة الأكاديمية في إبراز الحركة النقابية الجزائرية في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر.
- ✓ مع تسارع الزمن وتنامي المعلومات أصبحت الدراسات المختصة لا تساير موضوع الحركة النقابية.
- ✓ لفت انتباه الباحثين للاهتمام بدراسة تطور العمل النقابي في ضل الانتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي .

الأسباب الذاتية.

- ✓ الاهتمام الشخصي بدراسة عن الحركة النقابية على العموم والجزائرية بالخصوص، بالإضافة إلى الاهتمام بالتحولات السياسية والاقتصادية التي أثرت على عالم الشغل.
- ✓ السعي لفهم واقع الحركة النقابية من خلال المعادلة المتضاربة بين المفهوم الحقيقي للممارسة الديمقراطية وواقع الأنظمة الشمولية والتعمق الصحيح في هذا الموضوع وإبراز كيفية تمكن الطبقة العاملة من تحقيق الديمقراطية الفعلية داخل مجتمعاتها.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة لموضوع تطور الحركة النقابية الجزائرية في إسهام لإثراء البحث العلمي و تحليل الحركة النقابية أكاديميا و كإطار نابع من عالم الشغل يؤثر و يتأثر بالعامل السياسي.

أهداف الدراسة:

- ✓ الغوص في تاريخ الحركة النقابية في الفكر الإنساني ، إضافة إلى التعرف على تاريخ الحركة النقابية العمالية الجزائرية والتعرض إلى مختلف جوانبها.
- ✓ إبراز الإشكالية الحقيقة للحركة النقابية ومعرفة الجوانب والأبعاد التي أثرت ومازالت تؤثر عليها.
- ✓ تسليط الضوء على الحركة النقابية وخاصة بعد صدور دستور 1989.

الدراسات السابقة:

تناول عدد من الباحثين في علم الاجتماع والعلوم السياسية موضوع الحركة النقابية في الفترة الاستعمارية وعلاقتها بالحركة الوطنية والثورة الجزائرية ومن خلال فترة ما بعد الاستقلال التي تميزت بالتسلط السياسي على العمل النقابي ومرحلة ما بعد صدور دستور1989 والانفتاح على التعددية النقابية وفي هذا الإطار نذكر أهم الدراسات.

✓ دراسة الدكتور قاسم ميلود ، تحت عنوان " إشكالية عمل المنظمة النقابية في ظل التحولات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، تونس و المغرب " رسالة دكتوراه سنة2010 بجامعة يوسف بن خدة ، بكلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري و الذي تعرض فيها إلى تاريخ نشأة الحركة النقابية في البلدان الثلاثة و العلاقة المتعدية بين النضال الاجتماعي و العمل السياسي إبان الفترة الاستعمارية ثم بعد الاستقلال بتبعيتها للسلطة أو الحزب الحاكم في إطار السياسات الأحادية المنتهجة فالأثر الذي أحدثته المتغيرات العالمية على التوجهات السياسية و الاقتصادية لهده الدول يدفعنا الى التحول نحو الديمقراطية والحريات و إشكالية تكيف المنظمات النقابية مع متطلبات البيئة الجديدة المفروضة.

✓ دراسة الباحث الزبير لعناصر حاروش " الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1999-2010 " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري سنة 2010، جامعة الجزائر يوسف بن خدة و الذي تعرض فيها للحركة النقابية في الجزائر في ضل التجربة الديمقراطية التي عرفتها الجزائر خلال فترة 1999 و 2010 . افتتح دراسته بالتطرق إلى المنطلقات الفكرية و النظرية لمفهوم العمل النقابي كذلك نشأة الحركة النقابية و تطورها في العالم ثم عرف بالحركة النقابية الجزائرية نشأة و تطورا من فترة الاستعمار و بعد الاستقلال حتى مرحلة صدور دستور 1989 و ما بعدها . و اظهر ما نتج عن التحول الديمقراطي من انفتاح على التعددية السياسية و النقابية ثم قام بتحليل علاقة الحركة النقابية المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين والنقابة المستقلة مع كل من السلطة و الأحزاب السياسية و اظهر العراقيل التي تواجه هده النقابات كما خلص إلى

أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يريد الحفاظ على موقعه القريب من السلطة وان هده الأخيرة لا تعترف بالنقابات المستقلة رغم اعتمادها.

✓ دراسة الباحثة شطيبي حنان " الحركة النقابية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة" مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية جامعة قسنطينة حيث بينت في الفصل الأول الإطار النظري للعمل النقابي ثم تطرقت إلى نشأة و التطور العمل النقابي في الجزائر و كان الفصل الثالث و الرابع خاص بدراسة حالة العلاقة و اثر العمل النقابي للأساتذة على الأداء البيداغوجي في الجامعة الجزائرية مع إجراء عمل تطبيقي في جامعة منتوري بقسنطينة .و من خلال دراستها توصلت إلى أن انخراط الأساتذة يرجع إلى سعيهم للحصول على حقوقهم الاجتماعية مثل السكن و المنح كما أن عدد الانخراط في النقابات تزايد عن ما مضى و تأكدت الباحثة أن الأداء البيداغوجي يتأثر بالحركة النقابية.

إشكالية الدراسة :

إن محاولة دراسة تطور العمل النقابية في الجزائر تجعلنا نقف أمام العلاقة بين الحركة النقابية من جهة والسلطة الحاكمة من جهة أخرى و لهذا فان الإشكالية تتمحور حول السؤال التالي:

ما هي أهم المراحل التي مرت بها الحركة النقابية و كيف أثرت على الاداء النقابي ؟

ويمكننا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما مفهوم العمل النقابي و ما هي أهم مبادئها ؟
✓ ما هي اهم المراحل التى مر بها العمل النقابي في الجزائر؟
✓ ما مضمون العمل النقابي في الجزائر ؟

الفرضيات العامة:

✓ تطور العمل النقابي ارتبط بتطور المجتمعات عبر التاريخ

✓ كلما ارتبطت النشأة بالسلطة كلما ضعف الأداء النقابي

✓ التعبير عن طموحات السلطة لا عن المطالب الاجتماعية و الاقتصادية للعمال

منهجية البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع الخاص بالدراسة، توجب علينا استعمال المنهج الوصفي التحليلي حيث ركزنا عليه في تحليل الحركة النقابية والعمل الذي تؤديه من خلال تطورها التاريخي و خاصة بعد صدور دستور 1989.

الخطة المنهجية في الدراسة:

لقد حددت خطة الدراسة في ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول مدخل عام لظروف نشأة الحركات النقابية، و من ثم تعرضنا لتحديد مفهوم النقابة و مبادئها و أهدافها زيادة على تصنيفها.أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة التطور التاريخي للتنظيمات النقابية في الجزائر في ظل النظام الأحادي، و النظام التعددي ، في حين تناولنا في الفصل الثالث للنصوص القانونية الدولية و المحلية الحامية لحرية العمل النقابي ، و حاولنا من خلال هدا الفصل التعرف على التحديات التي تواجه العمل النقابي في الجزائر.

الفصل الأول

نشأة و تطور الحركة النقابية في العالم

يلقى الباحث في العلوم الاجتماعية الكثير من العراقيل و المشاكل، خلال قيامه بالبحث العلمي ومن هذه المشاكل التي يواجهها، عدم دقة المفاهيم وتداخلها مع بعضهما البعض، لهذا كان واجبا علينا أن نبدأ دراستنا بالتطرق الى مجموعة من المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوع النقابة. وفي هذا الاطار سنتعرض ضمن هذا الفصل الى مفهوم النقابة، نشأتها وتطورها، مختلف تصنيفاتها ومهامها وأهدافها.

المبحث الأول النقابة مفاهيم و مبادئ

من المرحلة الأولى لظهور النقابة، حاول العديد من المفكرين و الممارسين المختصين احتواء المفهوم الحقيقي للنقابة، وتحديده في إطار علمي وعملي كما اجتهدوا لوضع مبادئ و أهداف يبنى عليها العمل النقابي.

1. تعريف النقابة: لغة تعني الرئاسة، و يقال لكبير القوم نقيبا أو رئيسا و من هنا جاءت تسمية نقيب الأطباء أو نقيب المحامين و على ذلك تم تأسيس رابطة أو جمعية أصحاب المهن و الحرف و سميت النقابات ، و تعرف النقابة بأنها جماعة من العمال يقومون بنفس النشاط المهني انشات أساسا من اجل الدفاع عن مصالح الأعضاء و رعايتهم و كذلك تحسين ظروف العمل و المحافظة على الحقوق الاقتصادية و المهنية للعاملين[1].و تعرف أيضا كتنظيم قانوني اختياري و دائم للعمال يمارسون مهنة ما يتولى رعاية مصالحهم و الدفاع عن شروط عملهم و تحسين أحوال معيشتهم[2]. و هناك من حاول تعريف النقابة بمقارنتها مع أشكال تنظيمية أخرى إذ اعتبرت أنها تقترب من الجمعية و تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية بشان شروط الاستخدام و لرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات[3]. و تختلف النقابة عن الحزب السياسي في كون أن الهدف الأساسي للحزب يتمثل في الوصول إلى السلطة من اجل تطبيق برنامجه ، أما النقابة فهدفها الأساسي يتمثل في الدفاع عن مصالح العمال و النضال من اجل رفع مستواهم المادي و المعنوي، و إذا كان الحزب السياسي يفرض على مناضليه وحدة التصور في إطار مشروعهم السياسي رغم اختلاف مهنهم فان النقابة يشترط فيها وحدة

1 حورية عيوش ، إستراتيجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية ، (رسالة لنيل الماجستير في علم الاجتماع ، تنظيم و عمل ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر. 2006) ، ص 26 .

2 ميلود قاسم ،إشكالية عمل المنظمة في ظل التحولات الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر تونس والمغرب، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة الجزائر. 2010)، ص 25 .

3 حنان شطيبي ، الحركة النقابية العمالية في الجزائر دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي دراسة حالة جامعة منتوري–قسنطينة ،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية ، مدرسة الدكتوراه، جامعة منتوري ، قسنطينة. 2010) ، ص 18.

المهنة رغم اختلاف قانعات أعضائها [1]. و بصفة عامة تمثل النقابة مجموعة عناصر مجتمع ما تجمعهم أهداف مشتركة ينتظمون في جمعية معترف بها قانونيا تسعى لتحقيق أهداف ومصالح اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية معينة لفائدة المنتمين إليها و عادة ما تكون هذه الجمعيات ذات طابع مهني يحكمها قانون أساسي و نظام داخلي يحددان هويتها و طبيعة نشاطها وفق أحكام البلاد[2] .

من خلال هذه التعاريف ، ظهر جليا التباين الكبير بين المفكرين و الممارسين في تحديد مصطلح موحد للنقابة مع أنهم ركزوا على طرف واحد وهو العمال ومصالحهم، وعليه فالمفهوم الاجرائي الذي سنعتمده في هذا البحث هو الذي يعتبر النقابة كجماعة كتنظيم يحكمه قانون أساسي و نظام داخلي يسعى لتامين المصالح الاقتصادية و الاجتماعية لأعضائها و له تأثير و وسائل الضغط في عملية اتخاذ القرار.

2. مبادئ النقابة:

يرتكز العمل النقابي على مبادئ عامة تقوم عليها كافة أشكال النشاطات النقابية ومع كون هذه المبادئ غير مكتوبة أو مدرجة في نصوص ولوائح النظام الداخلي للنقابة فهذا لا يعني مسؤولية الالتزام بها من قبل الاعضاء التزاما ادبيا لهذا سميت هذه المبادئ العامة التي يقوم عليها العمل النقابي بأدبيات العمل النقابي ومن أهم هذه المبادئ:[3]

– **مبدأ الاقتناع:**أهم مبادئ العمل النقابي أن يكون الفرد مقتنعا بأهمية الممارسة النقابية في المحافظة على حقوق العمال و تحسين أوضاع ارتقاء بالواقع الموجود نحو الأفضل و هدا لاعتباره ضرورة ملحة لاستمرار العمل النقابي و الصمود أمام جميع الظروف الطارئة.

– **مبدأ الديمقراطية المركزية:** يعتبر هدا المبدأ العمود الفقري الذي يرتكز عليه العمل النقابي و يعني بان تكون إدارة النقابة كافة القرارات الصادرة عنها خاضعة للآليات الديمقراطية يشارك فيها جميع الأعضاء .هده الآليات تمنح الأعضاء حق اختيار المجموعة التي تقود العمل النقابي و يلتزم الأفراد بكل القرارات الصادرة عن هده المجموعة.

---

1. ميلود قاسم ،المرجع السابق ، ص24.

2.حاروش الزبير بولعناصر ، الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1999–2010 ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر . 2011)، ص19 .

3. حمود عقلة العنزيي، المفاهيم العشر في إدارة العمل النقابي، الكويت:الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، فرع جامعة الكويت،2000 ص ص 4–5.

- **مبدأ القيادة الجماعية:** هو المبدأ الذي يجنب العمل النقابي الأخطاء و الاندفاع خلف الرأي الفردي والأنانية و يتضح هدا المبدأ عند اتحاد القرارات بالاعتماد على الرأي الأكثرية و التزام الأقلية بها و الدفاع عنها حتى و أن كانوا معارضين لهده القرارات.

- **مبدأ الذاتية الايجابية:** يعتبر العمل النقابي عملا تطوعيا لذا تكمن أهمية الذاتية الايجابية للأعضاء لتكون المحرك الاساسي للعمل و الاستمرارية لتحقيق الاهداف المرجوة ويتميز هذا المبدأ بصفة الاستعداد والتضحية من أجل بلوغ الغايات المرجوة.

- **مبدأ موضوعية الاختيار:** يجب على الأعضاء المنتمين للنقابة التحلي بالموضوعية عند اتخاذ القرارات و الابتعاد عن العاطفة و التأثير عن المصالح الفردية.

- **مبدأ النقد والنقد الذاتي:** النقد الذاتي كمبدأ هو حق لكل عنصر نقابي بغض النظر عن موقعه النقابي و من خلال هدا المبدأ يقوم العضو بتوجيه انتقاداته للجهة المسئولة مراعيا الموضوعية في تناول المشكلة بعيدا عن التجريح .

- **مبدأ المراقبة والمحاسبة:** حين يفتقد العمل النقابي لمبدأ المراقبة و المحاسبة يتعرض التنظيم النقابي للفوضى و التسيب و تهدف الرقابة و المحاسبة بالدرجة الأولى إلى إثبات الخطأ و فرض العقوبات بقدر ما يهدف إلى تحسين نوعية النشاط النقابي.

- **مبدأ المسؤولية الفردية:** يتحمل كل عضو في المنظمة النقابية مسئولية ما يقوم به من وظائف ومهام ويخضع لعملية المراقبة و المحاسبة من قيادات وأيضا من القواعد الدنيا للتنظيم النقابي.

اتضح لنا مما سبق أن النقابة مبنية على مبادئ تبين نشاطها و لا يمكن التخلي على أي مبدأ من هذه المبادئ.

من خلال هذا االمبحث يمكن استنتاج ان مفهوم النقابة يختلف باختلاف المتغيرات الاديولوجية والاقتصادية و السياسية و تبين لنا ان العمل النقابي يملك خصائص و مبادئ .

المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة النقابية في العالم.

يعد ظهور النقابة كتبعية من تابعيات الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا والتي تميزت بالتحولات والتغيرات الكيفية التي طرأت على وسائل الإنتاج في الصناعات القطنية والتعدينية وفي صناعة الآلات وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في انجلترا وقد أدت هذه الثورة إلى تغيير جدري في تقنيات الإنتاج من حيث الاستغناء عن العمل اليدوي بالعمل الآلي الميكانيكي ومن ثم الانتقال من نظام الإنتاج في المشاغل إلى نظام الإنتاج في المصانع أو الانتقال أيضا من الآلات اليدوية إلى الصناعة الآلية الكبيرة القائمة على الآلات المتطورة وبذلك فقد أعلنت الآلة عن الثورة الصناعية كما أخد النظام الآلي في الإنتاج يعمل بشكل مستمر عل تحقيق حجم العمل اليدوي وإحلال أدوات مادية آلية محل عمل يد الإنسان. و تعد انجلترا الموطن الأول للثورة الصناعية ، وبالرغم من النفوذ الاقتصادي لانجلترا على جميع الدول الأوربية الأخرى فقد كان استخدام الآلات قبل قيام الثورة الصناعية من الحالات النادرة جدا وغير اقتصادية في الوقت نفسه. بيد أنه وفي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر شهدت انجلترا قفزة نوعية كبيرة جدا اكتسبت كما هو معروف صفة الثورة الصناعية حيث غدت بفضل هذه الثورة ، القوة المسيطرة في أوربا ليس فقط في الصناعة إنما أيضا في الزراعة والتجارة والنقل والمواصلات وفضلا عن ذلك تعد الثورة الصناعية أهم مكونات الحضارة الرأسمالية الأوربية الحديثة . و أدت الثورة الصناعية إلى إثراء الطبقة البرجوازية وتمركز رؤوس الأموال وبالتالي تدعيم أسلوب الإنتاج الرأسمالي، إلا أن هيمنة الذهنية الربح المرتبطة بنظرية الحرية انعكست سلبا على الطبقة العاملة وتمثل ذلك في استغلالها للعمال . هذا ما دفع بالعمال إلى التفكير في العمل الجماعي. من منطلق المعاناة المشتركة، وتجلى ذلك في تجاوز التفاوض الفردي وتأسيس لمفاوضات الجماعية ، وعقود العمل المشتركة، كل هذا الإشكال أدى إلى بداية مرحلة حقيقة للعمل النقابي. ومع انتشار التصنيع شهد عالم الشغل تحولات مهمة منها خاصة ظهور الإيديولوجيات الجديدة وظهور محاولات لتجميع العمل وبفعل النظام لانخراطي أصبحت النقابة تتوفر على ميزانية هائلة مكنتها من هيكلة قوية وتنظيم محكم كما أصبح العدد الكبير من العمال المنضويين إلى النقابات يشكل قوة أمام سطوة أرباب العمل[1].

و بالعودة إلى جذور نشأة الحركة النقابية و التي كانت مع ظهور أول حركة اجتماعية احتجاجية في بريطانيا التي دعت إلى إصلاح قانون الانتخابات و الوضعية الاجتماعية و انضوت تحت تنظيم جمعية

1 محمد إبراهيم غسان ، الثورة الصناعية ، الموسوعة العربية ، htpp://www.arab-ency.com 24/05/2014

العمال بلندن بقيادة " ويليام لوبات وفرازيس بلاس " حيث قدمت هذه الجمعية برنامجها أما البرلمان سنة 1837 يحمل 06 مطالب أساسية منها حق الانتخاب وحق كل مواطن الدخول في البرلمان والعدالة في التعويض ...الخ. أن الإيديولوجيات التي تبنتها النقابة و مازلت حاضرة قد تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر[1].

و عند الحديث عن تاريخ ظهور العمل النقابي يمكن التمييز بين اتجاهين مختلفين : الاتجاه الأول تمركز في أوربا الشمالية وامتاز بالتنبيه لمبادئ الاشتراكية مع اختلاف بين الدول ففي المانيا والنمسا والسويد والدانمارك كانت الحرية النقابية ميالة إلى التنظير المذهبي في حين مالت نقابات النرويج وبريطانيا إلى المنهج البراغماتي، أما الاتجاه الثاني فقد وجد في دول أوربا الجنوبية مثل ايطاليا وهي دول كانت في بداية مرحلة التصنيع ، وبفعل ذالك مالت حركتها النقابية الى تبني النزعة الفوضوية أما فرنسا فقد ضلت الحركة النقابية موزعة بين الاتجاهين ويعتبر النموذج النقابي الفرنسي أكثر نماذج انتشارا في العالم والذي ينتظم فيه النقابات داخل الكونفدرالية الكبرى وتضم الكونفدرالية نوعين من الفيدراليات :فيدرالية الصناعة تجمع على المستوى الوطني النقابات التي تشتغل في نفس القطاع والاتحادات المحلية والجهوية التي تجمع في مدينة واحدة نقابات مختلفة الصناعات ، وتعتبر اللامركزية المبدأ السائد والكونفدرالية لا تراقب عمل كل فيدرالية ، بل تكتفي بالتنسيق كما أن الفيدرالية تترك هامش كبير في حرية النقابات الفرعية المنضوية تحتها، فهذا يعني أن النموذج الهيكلي المتبني سنة 1906 الذي أدى إلى انصهار الفيدراليات والنقابات داخل الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية مازال هذا النموذج متبع في فرنسا وفي معظم الدول[2] .

و مع مطلع القرن العشرين ،أصبحت ظاهرة النقابية حقيقة مقبولة في اغلب الدول حيث بدء التنظيم النقابي بتشكيل تنظيمات نقابية ذات طابع دولي تخطت الحدود و تجاوزت الأطر الوطنية للبلد الواحد من اجل حماية الطبقة العاملة و كانت من الواجهات الرئيسية للشيوعية العالمية و الأحزاب الاشتراكية و قد أعطت ثورة البلشوذية في روسيا دفعة جديدة لهذه الاتحادات التي بدأت تنشر وسائل الشيوعية في انتشار في العالم و بالذات بين دول العالم الثالث. و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت النقابات في العالم بتأسيس اتحاد نقابي عالمي يجمع كل النقابات في العالم و كان ذلك بدعم من الكتلة الاشتراكية مما

1 ميلود قاسم ،المرجع السابق ، ص 18 .

2 نفس المرجع ، ص 20 .

اضطر الكتلة الرأسمالية ممثلة في الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس الاتحاد الدولي للنقابات الحرة .

و في دول العالم الثالث تختلف الحركة النقابية عن مثيلتها في الدول المتقدمة حيث لم تستمد جذورها من الصراع الصناعي ذلك أن الصناعة لم تكن متقدمة في دول العالم الثالث بل قد تكون منعدمة .و أصلا فان الحركة النقابية في هذه البلدان تميزت بازدواجية المهام المتمثلة في العمل السياسي مع الأحزاب السياسية الوطنية و الدفاع عن مصالح العمال المادية و المعنوية و لقد كان الارتباط بين النقابات و الحركات التحررية نتيجة السيطرة الاستعمارية على هذه الدول. [1] و بما أن الدول العربية جزء من العالم الثالث فقد ارتبط تشكيل النقابات العمالية العربية بالنضال ضد الاستعمار و تراوح تأسيس هذه النقابات من حيث البداية بين نهايات القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين و قد تميز تشكيل هذه المنظمات العمالية و دورها بالترابط مع النضال الجماهيري العام وأصبحت النقابات العربية جزء من حركة التحرر و قدمت العديد من الشهداء خلال فترة النضال ضد الاستعمار و ذلك بدون تخليها عن دورها المطلبي. خلال فترة الاستعمارية كانت بعض النقابات العربية مرتبطة مع النقابات العمالية التابعة لدول المستعمرة و التي كان بعضها يتضامن مع الشعوب الدول المستعمرة و تقف ضد حكوماتها إلا أن هذا التضامن قد تفاوت من دولة إلى أخرى حسب ظروف و مصالح هذه النقابات.

كخلاصة لهذا المبحث يمكن القول ان نشاء و تطور العمل النقابة في الدول المتقدمة ارتبطت بالتطور الاقتصادي و التكنولوجي بينما ارتبط العمل النقابي في الدول العالم الثالث بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة بالحركات التحررية.

1 حاروش الزبير لعناصر، المرجع السابق، ص 43.

المبحث الثالث: تصنيف النقابات العمالية.

إن تطور الحركة العمالية أدى الى بروز أنماط مختلفة من تنظيمات النقابية، لكل واحدة أسلوب خاص في حل المشاكل العمالية مما نتج عنه من تصنيفات مختلفة أهمها:

1- على أساس العمل الاجتماعي: ويضم قسمين

- **النقابات الحرفية:** هي عبارة عن تجمع تنظيمي لكافة العاملين الذين ينتمون لحرفة واحدة بغض النظر عن المنشآت أو الصناعات التي ينتمون إليها، وعلى هذا الاساس كان على سبيل المثال: الحق لسائقي الشاحنات تكوين نقابة خاصة بهم تمثلهم و لا تمثل العمال الآخرين الذين ينتمون لنفس المنشأة يعتبر شكل من أشكال هذا التنظيم النقابي أي النقابات الحرفية من أقدم الأشكال النقابية التي عرفها العالم. فقد ظهرت في أول الامر في كل من إنجلترا ثم فرنسا وذاك أعقاب الثورة الصناعية ومن الانتقادات التي وجهت لهذا الشكل من النقابات، أنها تضعف موقف النقابات الفرعية أمام الادارة، لكون مصالح هذه النقابات الفرعية متعارضة فيما بينها[1] .

- **النقابات الصناعية:** تمثل كل العمال الذين ينتمون الى صناعة معينة بغض النظر عن المهن التي يقومون بها، أي أساس تكوين هذه النقابات ينبثق من الانتماء الصناعي. إذن هي نقابات مفتوحة أمام جميع عمال القطاع الصناعي بدون تميز أو إقصاء مهنة عن المهن الأخرى. وقد ساير ظهور هذا النمط من التنظيم النقابي، انتشار المصانع الكبيرة ذات حجم الانتاج الكبير، ورغبة التنظيمات النقابية في ضم العمال الغير فنيين الى صفوف الحركة العمالية حتى يشكل قوة يواجهون بها أرباب العمل.الا ان هذا النمط من التنظيم النقابي واجه انتقادات ،حيث يؤخذ عليه أنه لا يسمح للنقابات بأن تضع برنامج أكثر طموحا كالسعي لفرض إرادة العمال بغض النظر عن الصناعة التي ينتمون عليها على أرباب العمل. [2]

2. تصنيف Clegg: قدم Cleggخمس نماذج من النقابات و كان على النحو التالي: [3]

- **النقابات العامة** : يضم هدا النوع من النقابات في صفوفه عمال ينشطون في صناعات مختلفة ومتعددة إلا انه يمكن أن تجد فيها أعضاء ينتمون إلى صناعات غير متجانسة.

1 حنان شطيبي ، المرجع السابق، ص 31 .

2 نفس المرجع ، ص 32 .

3 نفس المرجع ، ص ص 32-33

– **نقابات الياقة البيضاء:** هو نموذج من النقابات يتكون أعضائه من القائمين بالأعمال الكتابية و الإدارية و الفنية .

– **نقابات الصناعة الواحدة:** من اجل الانخراط في هده النقابات يشترط أن يكون انتماء العمال لصناعة واحدة.

– **نقابة العمال المهرة:** تضم في صفوفها عمال دوي مهارات معينة و يكون اكتساب هده المهارات من خلال التدرج في سلم العمل.

– **نقابات الحرف الاستثنائية:** أن هدا النوع من النقابات لا يولي أهمية لعامل المهارة بل يضم في صفوفه جميع فئات العمالية سواء كانت مهرة أو غير مهرة و بدلك فإنها تشبه النقابة الحرفية في التصنيف التقليدي.

من خلال التصنيف السابق لكلج (Clegg) يتضح انه اعتمد على العامل الاجتماعي كأساس بنى عليه تصنيفه و الملاحظ أيضا انه لا يختلف عن التصنيف التقليدي إلا انه أكثر تحديدا و تحليلا.

3- **تصنيف على أساس السياسة النقابية:** ونقصد بالسياسة النقابية الخطة أو الاستراتيجية المتبعة التي تتبعها النقابة من أجل تحقيق مطالب العمال المادية والمعنوية، وذلك اعتمادا على أطر مرجعية معينة ووسائل محددة. وعلى هذا الأساس اعتمد على أربع أنواع هي : [1]

– **نقابات الأعمال :** نشاء هذا النوع من النقابات من اجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها و هو نموذج نقابي يدعو للتفاوض حول عقود العمل و يرفض جميع الإجراءات الاجتماعية التي لا تخدم مصالح أعضائها [2] .

– **النقابة الثورية:** يتضح تعريف وسلوك النقابة الثورية من خلال الاديولوجية التي يتبناها تنظيمها، وقد ظهر هذا النوع من النقابات في عديد دول العالم مثل: الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكذلك الأرجنتين. و تعتمد هذه التنظيمات ذات الطابع الثوي على الفكر التحرري صاحب مبدأ الاضراب العام في شكل عصيان مدني. و الذي يهدف الى تدمير المجتمع البرجوازي، كما أنه يناقض الاضرابات الجزئية التي يعتبرها دعما للنظام الفردي غير أن هذه النظرة تغيرت عندما انفجرت فرنسا بكاملها بسبب

1 ميلود قاسم ، المرجع السابق ، ص ص 32–35.

2 نفس المرجع ، ص 31.

الاضرابات الجزئية و تولد عنها اتجاهان: اتجاه يبحث في كيفيات التنظيمية لتحسين ظروف العمل واتجاه ثاني يريد إنتاج مجتمع يحارب جميع أشكال الاستغلال. لم يصمد هذا التيار بعد الحرب العالمية الأولى وأصيب بالضعف بسبب تقوية وتدعيم الجهاز العمومي، وتغيير الانماط الاقتصادية مما ادى الى جعل الاضراب العام يبتعد عن الصراع الواقعي للمنظمات النقابية وكذلك بسبب رغبة الاحزاب السياسية في احتواء المنظمات النقابية مثل: الاحزاب السياسية الاشتراكية و الاحزاب الشيوعية وعلاقتهم في النقابات. [1]

– **النقابات الاصلاحية:** تهدف الى تحسين ظروف العمل كالتخفيف من ساعات الدوام، ورفع الاجور ووضع نظام للضمان الاجتماعي دون رفضها للنظام الاقتصادي والسياسي القائم، بل تحاول التكيف والتعامل معه، بمبدأ الاساسي الذي تعتمده وعدم الدخول في الصراع والمواجهة، وإنما تركز على الاهتمام

بالمسألة المطلبية المتعلقة بالنواحي المهنية والاجتماعية للعمال مستعينة في ذلك بالوسائل السلمية كالمفاوضات الجماعية التي تتبناها للوصول إلى اتفاقية جماعية. [2]

– **النقابة المشاركة في السلطة:** تتميز هذه النقابة بعدم لجوئها إلى سلاح الاضراب، فليس هنا مجال للمعارضة، مادامت مشاركة في جهود التنمية. ولقد ظهر هذا النمط في كل من النقابات السوفياتية والنقابات الألمانية، و الدول التي تتبنى هذا النوع من المنظمات ارتكزت على ما يسمى بالمجالس العمالية التي تقوم بدور المسير من أجل تحقيق التوازن داخل المنشأة, وكخلاصة فإن هذا التشكيل قد ارتبط بدول الاتحاد السوفيتي سابقا وتميز بتابعيته إلى الحزب الشيوعي المعبر و المدافع عن تطلعات العمال[3] .

و كخلاصة للمبحث فان تصنيفات المختلفة للنقابات العمالية تتدرج وفق معايير اساسية مثل العمل الاجتماعي و السياسة النقابية

1 نفس المرجع ، ص 32.

1 نفس المرجع ،ص 35.

3 حنان شطيبي،المرجع السابق، ص 36.

المبحث الرابع: مهام العمل النقابي وأهدافه.

انحصرت نشاطات النقابة في المرحلة الأولى من نشأتها، في ضغط على أرباب العمل و تحسين ظروف العمل. غير أن الدراسات المتعاقبة لموضوع النقابة أثبت أن اهتمام وأهداف النقابة لا تنحصر في الدفاع عن الطبقة العمالية بل تتعداها الى تلبية حاجات أخرى تطورت مع تطور علاقات العمل.

1- مهام العمل النقابي.

تميزت مهام العمل النقابي في المرحلة الاولى من نشأته بالنضال من أجل الحفاظ على مناصب العمل وتحسينه إلا أن التطور التكنولوجي وتحسن الاقتصاد العالمي، دفع بالحركة النقابية الى اللجوء لمهام مبنية على دراسة علمية في تلبي حاجات الطبقة العاملة:

- **المهمة الاقتصادية:** في المرحلة الأولى التي عرفها عالم الشغل كانت الطبقة العاملة تخضع لاستغلال أقصى من طرف أرباب العمل، ومع بداية تكوين النقابة اهتمت هذه الاخيرة بالتركيز في نشاطها على المطالب الاقتصادية و المادية الخاصة في ضمان مناصب الشغل، والأجرة، والمنح العائلية، والحق في العطل المدفوعة الاجر، ولهذا يعتبر العامل الاقتصادي المحور الاساسي في تجمع العمال واتحاده ضمن نقابات للدفاع عن مصالحهم. اختلف مفهوم المهمة الاقتصادية بين القطبين، حيث تقتصرت نظرة المجتمعات الاشتراكية لمهمة اقتصادية على كونها تنحصر في الدفاع عن المصالح المادية لأعضائها. و توجهت إلى رفع الانتاج من خلال تحفيزهم للعمل، فكانت الدولة هي التي تتولى الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم بل حتى رسم سياسة قومية للأجور. أما في المجتمعات الرأسمالية، ارتبطت المهمة الاقتصادية بمعايير مختلفة عن تلك التي عرفتها المجتمعات الاشتراكية، حيث أن الصراع الدائر بين أرباب العمل الذين يبحثون عن زيادة الانتاج مع بقاء التكلفة منخفضة، في حين أن العامل لن يقوم برفع الانتاج إلا إذا زاد التعويض، لذلك تقوم النقابة بمهمة التوازن [1].
- **المهمة الاجتماعية:** يكون العامل اجتماعيا بطبعه، فهو يسعى للعيش والعمل ضمن جماعات. فتعتبر النقابة الوسيلة التي تحقق حاجات العامل الاجتماعي، وتزيد في احساسه بالطمأنينة و الامان، لذا فان النقابة وكما عبر عنها ثاننباوم (بأنها تعيد للعامل مجتمعه وتعطيه إحساس بالزمالة وتقدم له دور اجتماعي يفهمه وتجعل لحياته معنى، حيث يتشارك مع الآخرين في نسق متكامل من القيم) [2] .
-

1 نفس المرجع ، ص ص 37-38.

2 نفس المرجع ، ص 39.

– **المهمة النفسية:** إن انضمام العمال إلى النقابات جاء بعد صراع طويل بين أرباب العمل والعمال،حيث ولدت هذه الاضطرابات لدى الطبقة العاملة جو مشحون، شعر العامل بالاغتراب عن العمل نتيجة لبعده عن الجماعات التي أحس معها بثقة وطمأنينة وأيضا كان سبب لنظام بعلاقاته الفردية، منعدم من عامل التضامن وخالي من الانسجام بين العمال[1] .

– **المهمة التنظيمية و التثقيفية:** من مهام النقابة داخل المنشأة، سعيها الى توعية العمال وتوضيح واجباتهم وحقوقهن وإرساء سلوك جماعي مؤسس على التضامن وتوحيد الصفوف داخل تنظيم موحد،بالإضافة الى تثقيف مؤطريها وأعضائها من أجل التمثيل الجيد و الفهم العميق للأمور، إذن فالنقابة تقوم بتثقيف خارجي وآخر داخلي على مستوى أعضائها [2].

2– أهداف العمل النقابي.

يهدف العمل النقابي إلى الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال لغاية تحسين الاوضاع المادية والمعنوية. هذا التعريف للأهداف واسع جدا وسيتم بالتميز بين الاهداف المهنية والإستراتيجية والاجتماعية للعمل النقابي.

– **الهدف على المستوى المهني:** يهتم العمل النقابي أساسا بالمجالات التالية: [3]

- السعي من أجل تحديد مدة العمل اليومي و الاسبوعي والسنوي مع توفير مساحة كبيرة من الراحة.
- إرساء قواعد للأمن و الحماية من الحوادث العمل والأمراض المهنية.
- بناء منظومة للحماية الاجتماعية والتأمين، وضمان المعاشات عند الشيخوخة والعجز والوفاة.
- ضبط العلاقة بين العامل ورب العمل.
- ضمان ممارسة الحقوق النقابية (تكوين النقابة والانخراط فيها، تقديم المطالب والمفاوضات الجماعية حولها، تسهيل للناقبين بمزاولة نشاطهم من أجل اتصال والاجتماع والتكوين).

– **الهدف على المستوى الاستراتيجي:** يهدف العمل النقابي في مستواه المباشر في مجتمع الرأسمالي الذي يسيطر على وسائل الانتاج أرباب العمل بينما تبقى الطبقات العاملة مجردة من هذه الوسائل الانتاجية الى

---

1 نفس المرجع، ص 40.

2 نفس المرجع ، ص 41 .

3 عبد الحميد الأمين، العمل النقابي أهداف و مبادئ ، الحوار المتمدن، العدد 2210 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp 28/05/2014

تحسين شروط الاستغلال دون القضاء على هذا الاستغلال، وإن المكتسبات التي يحققها العمال في ظل موازين القوى السلبية حيث يتم التخلي عن العديد من الحقوق الاساسية بما في ذلك الحق في الشغل نفسه ومفهوم الاستغلال يتماشى مع المجتمع الطبقي الذي يستحوذ فيه مالك وسائل الانتاج على منتوج الكادحين المجردين من وسائل الانتاج، العمل النقابي إذا حصر في مستواه المباشر يظل عملا ضيق الافق دون بعد استراتيجي ويترك العمال في دوامة فارغة، لذا فإن العمل النقابي لمفهوم التقدم يربط العمل النقابي في مستواه المباشر بالهدف الاستراتيجي للعمل النقابي المتمثل في العمل النضالي من أجل بناء مجتمع خالي من الاستغلال[1].

كما تقوم النقابة بوظائف أخرى معترف بها داخل المؤسسات، فالنقابة تسير الخدمات الاجتماعية من خلال لجان المؤسسة، وتؤدي النقابات أيضا بعيدا عن المؤسسات أدوارا لا تخلو من الاهمية فإن النقابات تسير تنظيمات اجتماعية من كل الاشكال، وبالخصوص صناديق ضمان الاجتماعي والمنح العائلية،صناديق التقاعد، ضمان البطالة وأخيرا فهي تشير على إدارة في مسائل متعلقة بالاقتصاد ومشاكل اجتماعية، إن غلق الحوار مع العمال يدفع الى نوع من التضامن فيما بينهم واللجوء الى الاضراب للتعبير عن مطالبهم وهنا تتدخل النقابة كممثل شرعي للعمال، وهذا هو السبب نفسه الذي دفع بالنقابة الى النشاط السياسي من أجل الحصول عليه بطريقة مباشرة. فهناك علاقات وأبعاد سياسية مباشرة وغير مباشرة للنشاطات النقابية، وهي لا تستعبد تكوين علاقات مع أحزاب سياسية، أو أنها امتداد لهذه الاخيرة، وهذا ما تعرفه عادة من الأحزاب العمالية.

يتضح من خلال عرض المبحث السابق أن مهام العمل النقابي لا تنحصر عند العامل الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العاملة بل تتعداه أيضا لتحقيق المهمة النفسية و التثقيفية و التنظيمية كما يسعى لأهداف مرتبطة بمصالح العمال المعنوية و المادية.

1 ميلود قاسم، المرجع السابق، ص ص 27-28.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة للفصل الأول يتضح لنا أن النقابة تمثل تَجَمُع عمالي اختياري و منضم من اجل التمثيل وحماية مصالح الاقتصادية و الاجتماعية لأعضائها كما تبين لنا أن نشأتها و تطورها قد ساير التطور الاقتصادي و التكنولوجي في أوربا بينما ارتبط نشاط الحركة النقابية في العالم الثالث بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة بالحركات التحررية و هذا كنتاج عن الظروف التي كانت تعيشها الطبقة العملة لتلك الدول في الاستغلال الاستعماري لها.و بنسبة لتصنيف النقابات فهذا يخضع للأوضاع المرتبطة بالمجتمع و النظام القائم و الاديولوجية المتبعة و كان أخر استنتاج لهذا الفصل أن النقابة مبنية على مبادئ مرتبطة بنشاطها و تسعى لتحقيق أهدافها و ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل منها المفاوضات الجماعية و الاضربات.

الفصل الثاني

نشاة و تطور الحركة النقابية في الجزائر

يعتبر الحديث عن الحركة النقابية في الجزائر أمرا معقدا وذلك لاختلاف البيئة الجزائرية من حيث بنيتها الاجتماعية عن البيئة أو المجتمع الغربي ففي إطار المقارنة نجد أن الطبقة العاملة في أوروبا قد ارتبطت بالنمط الرأسمالي والتطور الاقتصادي و الإنتاجي. بينما ارتبطت علاقة الطبقة العاملة في الجزائر ونضالها النقابي بالحركة النضالية من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية. مما اكسبها خصائص جعلتها حركة تختلف عن مثيلتها في دول العالم كون هذه الحركة تطورت بالموازاة مع تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأيضا السياسية في الجزائر و ما واكبها من تحولات ابتداء فترة الاستعمارية مرورا بالاستقلال إلى يومنا هذا. ولهذا سنتعرض في هذا الفصل الى الظروف التاريخية والاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وبعد حصولها على الاستقلال.

المبحث الاول: تطور الحركة النقابية في الجزائر من مرحلة الاستعمار الى مرحلة الاحادية.

اختلف نضال الطبقة العاملة في الجزائر عن الطبقة العاملة في أوروبا، بينما ارتبط نضال الطبقة العمالية في أوربا بنظام رأسمالي والثورة الصناعية، ارتبط نضال الطبقة العمالية الجزائرية بالحركة من أجل التحرر من الاستعمار الفرنسي. وبعد الاستقلال استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يستحوذ على الحركة النقابية. ولهذا سنتعرض في هذا المبحث لتطور الحركة النقابية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وما بعد الاستقلال في مرحلة الحزب الواحد.

1- الحركة النقابية أثناء المرحلة الاستعمارية.

إن بداية العمل النقابي في الجزائر ارتبطت بتطور عالم الشغل، فبعد احتلال فرنسا للجزائر، بدأت في السيطرة على أراضيها ، وأعلنت كافة الأراضي الاميرية وأراضي الأتراك الجزائيين على أنها أملاك للدولة الفرنسية ، و صدر قانون يسمح بنزع ملكية الاراضي التي لا توجد مستندات لحيازتها كما نشرت مراسيم ساعدت الفرنسيين للسيطرة على أملاك الأوقاف، وثم السيطرة على الأراضي على نطاق شامل، مثل مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي يسمح للمستوطنين الاوربيين بتوسيع نفوذهم الى المناطق التي يسكنها الجزائريين، وبهذا أصبح عدد كبير من السكان الاصليين دون عمل، فأصبحوا يشكلون طبقة بروليتارية هائلة[1] ،لا سيما بعد استمرار الاستعمار في تسخير كل طاقات الجزائر منها البشرية و المادية في خدمة مصالحه الاقتصادية، كما لجأ الى تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية، لكن عجز عن إذابتها ، و استطاع المستعمر الفرنسي و بعد فترة من الزمن من تكوين منشآت اقتصادية رأسمالية في الزراعة والمناجم والصناعات الكحولية وهذا لتزويد فرنسا بالمواد الخام بإضافة الى موارد الزراعية والمعدنية، الشيء الذي

1 ادريس بولكعيبات، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين" ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 12 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة : 2007 ، ص 150.

أدى لبروز نواة عمالية كانت تعيش ظروف قاسية مما أثر بشكل واضح في تاريخها، ولم يسمح لها على أن تكون طبقة اجتماعية و لا على انفصالها عن الفئات الأخرى أو تميزها من حيث وصفها الاجتماعي عن الجماهير الأخرى وذلك لأسباب مختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

– التوسع الاستثماري في المجال الزراعي والإنتاج الغذائي، وبناء المنشآت المنجمية لتثبيت احتكار المعمرين على مدى البعيد للسيطرة على الجزائر ولم تكن الصناعة أساسا موجودة الشيء الذي ساعد على انتشار البطالة في المجتمع الجزائري.

– كان لتجريد الجزائريين من أراضيهم السبب الرئيسي في ظهور عدد كبير من البطالين مما اضطرهم في نهاية الامر الى الهجرة باتجاه فرنسا.

– أغلبية المنشآت الصناعية كانت مملوكة للمعمرين فمن بين 1856 منشأة صناعية كانت فقط 60 منشأة مملوكة للجزائريين وكان 93% من مجموع العمال ينشطون في منشآت الرأسماليين الاوربيين.

– بعد فتح الهجرة للاوروبيين نحو الجزائر، بلغ عدد المستوطنين مليون نسمة من عشر ملايين جزائري سنة 1954م وكانت نسبة الاوروبيين تمثل 43% من مجموع 575000 عامل في القطاعات الصناعية دون الزراعية، فامتاز العمال الاوروبيين بتأهيل أفضل من العمال الجزائريين ولكن احتكاك بعضهم بالبعض كانت له إيجابيات، حيث ساعد في تطور الحركة النقابية في الجزائر والاستفادة من تجارب العمالية في العالم.

– خلال هذه الفترة تكونت الفئات العمالية الجزائرية من ثلاث أقسام رئيسية: [2]

- البرولتارية الفلاحية تعمل في مزارع وتشمل حوالي 150000 عامل.
- البرولتارية الصناعية تضم حوالي 140000 عامل يشكل الاوروبيين 60000 عامل من مجموعها.
- عمال البناء وقدر عددهم بـ 140000 عامل.

وتزامن مع تطور عالم الشغل، بدأ العمل النقابي يبرز في الجزائر الفرنسية خاصة في العقدين الاخرين من القرن التاسع عشر، حيث تم إنشاء الغرفة النقابية لعمال المعادن والغرفة النقابية لعمال الطباعة الحجرية ثم إتحاد شغيلة سنة 1880 في مدينة الجزائر، وفي مدينة قسنطينة الطباخون وصانعو الحلوى بتنظيم أنفسهم ضمن نقابة في 1880 وفي 1881 عمال المطابع وحائكو السجاد في وهران، إلا أن هذه المعلومات لا تعكس الصورة الحقيقية عن الوضع إذ أن المستوطنون الأوروبيين كانوا يسيطرون على العمل في القطاع

1 نفس المرجع ، ص 151.

2 نفس المرجع، ص 152.

الصناعي، وكان الجزائريون يشكلون 0.9% من الحركة العمالية، لكن تغير مجرى الامور بعد الحرب العالمية الأولى بسبب ما تمخض عنها من أثار اقتصادية واجتماعية، فقد تهدم اقتصاد فرنسا، لذا كانت في حاجة الى يد عاملة لتأهيله، فارتفع عدد المهاجرين من 5 آلاف من سنة 1912 إلى 22 ألف سنة 1923 وسمحت هذه الهجرة بانخراط الطبقة الشغلية الجزائرية في النقابات العمالية الفرنسية دون وجود قيود تمنعهم من ذلك ، فقانون الأهالي لم يكن ساري الفعل في فرنسا وساعدهم هذا الانخراط على القيام بنشاطات سياسية داخل النقابات الفرنسية[1] ، أما في الجزائر فكان لتأسيس الحركة السياسية نجم شمال إفريقيا وتضمن برنامجه الاعتراف بالحق النقابي، فرصة سمحت للعمال الجزائريين العمل من أجل إنشاء حركة نقابية عمالية وطنية، ولقد عقد نجم شمال إفريقيا مؤتمره الاول في سنة 1930، وكان من بين قراراته تحويل اسم الاتحادية العامة للعمال المغاربة الى الاتحادية العامة للعمال الجزائريين فاعتبرت هذه أول محاولة للتأسيس. أما في سنة 1932 حصل العمال الجزائريين على حق الانخراط في النقابات المتواجدة في الجزائر وهكذا أصبحت هذه الطبقة العمالية محل تنافس بين منظمتين هما الكنفدرالية العامة للشغل GGT ذات الطابع الاصلاحي و الكنفدرالية العامة للعمال الوحدويين GGTV ذات طابع ثوري واستمر هذا الارتباط مع هاتين المنظمتان وحتى بعد توحيدهم في سنة 1936 الى الكنفدرالية العامة للشغل الى غاية أحداث 8 ماي 1945، حيث نزل الجزائريون احتفالا بعد وعد فرنسا لهم بأنها ستمنحهم الاستقلال إذا شاركوا في الحرب لصالحها، لكن قوبلت هذه المظاهرات بعملية قمع دموي، نتج عنها 45000 ضحية[2]. وخلال مؤتمر الاول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 برزت فكرة تأسيس مركزية نقابية وطنية، وتجسدت هذه الفكرة في صيغة لجنة مركزية للشؤون النقابية و الاجتماعية في فرنسا والجزائر برئاسة عيسات إيدير، وبعد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953، تم ميلاد مرحلة جديدة، حيث صودق على لائحة تطالب بإنشاء مركزية نقابية وطنية[3] .

وكانت ثورة نوفمبر القطيعة التاريخية التي فجرت التناقضات النقابية، فبرزت ثلاث منظمات نقابية، فكانت جبهة التحرير الوطني وراء تأسيس" الاتحاد العام للعمال الجزائريين" UGTA، المصاليين وراء تأسيس" الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين" USTA و الحزب الشيوعي الجزائري أنشأ " الاتحاد العام للنقابات

1 حنان شطيبي ، المرجع السابق ، ص ص 60-61.

2 سعد توفيق البزاز، "تطور الحركة العمالية و النقابية في الجزائر بين عامي 1930-1962"، مجلة التربية و العلم – المجلد 19 العدد 5 ، جامعة الموصل ،2012 ، ص ص 159-160.

3 حنان شطيبي ، المرجع السابق ، ص65 .

الجزائرية "UGSA. إلا ان قوة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA ظهرت بعد فترة قصيرة من تأسيسه والذي ارتكز على مبدأين في نضاله أولهما إعطاء أفضلية النضال من اجل الاستقلال الوطني على النضال المطلبي لان الاستقلال سيخلق شروط أفضل للعمل و العمال و استثمار الموارد الوطنية بصفة خاصة و بالتالي فالاستقلال سيعيد التوازن للعلاقات الاجتماعية ، فيما وضح المبدأ الثاني على عدم اقتصار العضوية على العمال الصناعيين بل يمتد لجميع فئات الاجتماعية صناعية و زراعية و تجارية وخدمية . و في 1 ماي 1956 نضم الاتحاد العام للعمال الجزائريين إضراب عام لإطلاق المسجونين النقابيين الجزائريين وأكد دعمه المطلق لجبهة التحرير الوطني ، فكان رد فعل السلطات الفرنسية عنيف حيث تم سجن 150 نقابي وتشميع مقر الاتحاد في 30 جوان 1956، مما دفع باتحاد الى اللجوء الى العمل السري في مارس 1957، وفي باريس تم تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين AGTA والتي تعمل على تكوين العمال الجزائريين المهاجرين تكوين نقابيا بإضافة الى جمع الاشتراكات و الاتصال بالنقابات الفرنسية والعالمية لشرح القضية الجزائرية، مع كل المضايقات التي كان يشنها الاستعمار الفرنسي على الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الاعتقالات و المحاكمات العسكرية حتى التصفية الجسدية التي لقاها الكثير من النقابيين ومنهم عيسات إيدير سنة 1958[1]. إلا ان الاتحاد العام للعمال الجزائريين استطاع ان يحرز الكثير من الانتصارات داخليا وخارجيا، حيث استطاع ان يجمع شمل الجزائريين في الداخل وأن ينخرط في الاتحادية الدولية للنقابات الحرة CISL في جويلية 1956. و هكذا فقد ارتبطت نشأة النقابة الجزائرية بالعمل السياسي و ذلك بالضغط على الاستعمار من خلال الإضرابات و غيرها من الأشكال الممكنة كما تمركز نضالها على شقين أولهما سياسي يركز على المبادئ الوطنية و المطالبة بالاستقلال و التحرر من الاستعمار فيما كان الأخر اجتماعيا من خلال إعطاء الوطنية مضمون اجتماعيا.

2- العمل النقابي خلال مرحلة الحزب الواحد (1962-1989).

بعد الاستقلال، ارتبطت النقابة المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) ، و ذلك بسبب التناقضات التي كان يعيشها العمال في تلك المرحلة حيث كانوا غير مؤهلين لاستعمال التكنولوجية الحديثة. هذه التناقضات أثرت على العمل النقابي، إذ أدت بالنقابة إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي بحيث عملت تحت غطاء الحزب الذي خضع بدوره للسلطة

1 نفس المرجع ، ص ص 66-67 .

الحاكمة ، و بالتالي لم تكن سوى منظمة جماهيرية تنشط من اجل تحقيق السياسة التنموية و تكشف المؤتمرات التي عقدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين حقيقة هذه العلاقة مع السلطة السياسية :

- المؤتمر الاول للاتحاد العام للعمال الجزائريين:

بعد شهرين من الاتفاق المبرم بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين، عقد الاتحاد العام مؤتمره الاول في أول يوم للافتتاح المؤتمر، انتقد الرئيس بن بلة اتجاه العمالي في التنظيم النقابي،لكن هذا الانتقاد كان بالأساس موجها مباشرة للمركزية النقابية بسبب عدم تدعيمها للاتجاه السياسي لحكومة بن بلة. و بدى واضحا في هذا المؤتمر رغبة الحزب السيطرة على التنظيم النقابي واحتوائه داخل التنظيم السياسي وتم إبعاد أعضاء الامانة العامة السابقة للاتحاد وحضور عناصر خارجية في قاعة المؤتمر، مما يدل على ضعف مصداقية الامانة العامة، و اللجنة التنفيذية، وعين رابح جرمان أمينا عاما للاتحاد،وأصبح الاتحاد تحت سيطرة جبهة التحرير الوطني، وبالتالي يطبق برنامج الحزب السياسية و الاقتصادية ويبعد أقطاب المعارضة عن مظلته. و هكذا فقدت قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين القدرة على تجنيد العمال للدفاع عن المنظمة ، التي كانت تحت رقابة صارمة للرئيس أحمد بن بلة، ومع نجاح الحكومة في السيطرة الكاملة على الاتحاد، سعت الى كسب شعبية العمال، و الاعتماد على مركزها أمام الجيش وقد كان إقرار التسيير الذاتي في هذا المسعى، حيث كانت الحكومة تطمح الى تنظيم العمال ضمن تكوين مجالس التسيير، إلا ان هذه التجربة والتي شرع فيها منذ 1963 بصفة رسمية والتي أيدتها المركزية النقابية اصطدمت بمشكل الفعالية واستمر الانتاج في التدهور ورافق التدهور تذمر عام في أوساط الطبقة العاملة حيث ظهرت عام 1964 علامة الانفصال بين القيادة النقابية والقاعدة العمالية، ونشبت اضطرابات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والأساسية وتدهور الاقتصاد[1] .

- المؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الجزائريين 28/23 مارس 1965.

أمام الاضطرابات الاجتماعية والنقابية، أرادت السلطة السياسية إصلاح الوضعية المتأزمة، فاضطرت أن تنادي الى التنظيم النقابي الأكثر تمثيلا للعمال ، وأرادت أن تمحو اثار المؤتمر الأول فكانت النقاشات أكثر ديمقراطية من حيث حرية التعبير للمتدخلين ، وانتخبت القيادة النقابية من قبل العمال بكل ديمقراطية وتم خلالها المصادقة على مجموعة من التقارير، كما تم خلالها أيضا انتخاب الأمانة العامة تحت قيادة مولود اومزيان الذي أعلنها صراحة ، أن التنظيم النقابي يجب أن يسير تحت قيادة الحزبي ، واحتوى برنامج المؤتمر آنذاك المطالبة بانتقال الثورة الوطنية الشعبية إلى الثورة الاشتراكية ، بعد شهرين من المؤتمر عزل الرئيس بن بلة عن منصبه من طرف قائد الأركان هواري بومدين، وهذا ما جعل الاتحاد العام

1 ميلود قاسم ، المرجع السابق ، ص 122.

يبدي تخوفه أمام السلطة السياسية الجديدة، لكن اللجنة التنفيذية في 27 جوان 1965 صرحت أن 19 جوان كان بمثابة الانفتاح الحقيقي للثورات، ورغم ذاك لم تبدي النقابة أي موقف اتجاه القيادة السياسية الجديدة ، إلى أن تم استدعاء اللجنة التنفيذية الوطنية سنة 1966 من طرف الرئيس بومدين، حيث أبدى لهم قلقه الشديد لعدم التصريح لدعم الحركة التصحيحية. [1]

- **المؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1969.**

ابتداء من سنة 1969 توضح المشهد حول الدور المسطر للاتحاد العام للعمال الجزائريين في المجتمع، وقد حدد "فرانسوا وايس" francois weisse عنصرين هامين جعلا الاتحاد ينصرف إليهما: التطور الهيكلي و المؤسساتي للصناعة الجزائرية زيادة على خضوع المؤسسات الخاصة و الأجنبية للدولة وتجميع المؤسسات الصناعة التي تخضع إلى أسلوب التسيير الذاتي في وحدات صناعية وطنية.و لقد ساهم هذا التطور العام إلى خلق قطاع عمومي منظم كما عمل الحزب على احتواء التنظيمات الجماهيرية النقابية، حيث أقر المؤتمر أن الحزب يمثل المنظمات الجماهيرية وواجب تقوية المنظمات الوطنية، ومن هذا المنطلق تم استبدال اللجنة التحضيرية للنقابة باللجنة أخرى معينة من طرف الحزب، وخلال سير المؤتمر تم تعريف الاتحاد العام للعمال الجزائريين أنها منظمة جماهيرية للحزب ويجب أن تلعب دور الوسيط بين الحزب و جماهير العمال. [2]

المؤتمر الرابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1974.

تطرق المؤتمر الرابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى المواضيع التالية: [3]

- دعم التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- استدعاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتوظيف كل الأدوات لإنجاح المخططات الصناعية و الزراعية.
- قرار تأسيس نقابة الفلاحين الذي عقد مؤتمره في عام 1974.
- تعبئة الاتحاد العام للعمال لدعم الدولة و الحزب.

اعتبر الاتحاد العام أن أسلوب الاشتراكي للمؤسسات أداة لمشاركة العمال في تسيير المؤسسات الاقتصادية.

1 نفس المرجع ، ص123.

2 نفس المرجع ، ص 125.

3 نفس المرجع ، ص 127.

المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1978.

لقد اختلف انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد العام عن سابقيه بسبب انعكاس التطور التنموي في تحقيق المشاريع والمخططات على وتيرة نمو التنظيم النقابي، لأنه الى غاية 1974 كان التطور النقابي بطيء،بينما كان سريعا بين فترة 1974–1978 خاصة وان المنخرطين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد تضاعف بسبب تطور نظام التشغيل. وقد ترتب على المؤتمر التقرير الأدبي للنشاط النقابي ، عن طريق اللجنة التنفيذية الوطنية مجموعة من الاهداف:[1]

- السعي لبناء مؤسسات الدولة وتعبئة القوى الشعبية من أجل تحقيق التنمية الاشتراكية.
- سهر الاتحاد على دعم استجابة الاشتراكية لمتطلبات حاجات الشعب الاساسية.
- تدخل الاتحاد العام لتكييف الاستراتيجية التنموية.
- سعي الاتحاد العام لتحقيق التوازن بين السياسة و الاقتصاد والمجتمع.
- التحضير لمخطط رباعي ثالث.
- لعب دور هام في تقوية تحالف بين القوى الاجتماعية و الثورية وحماية مصالح العمال وترقية ظروف العمل.

– **المؤتمر السادس للاتحاد العام للعمال الجزائريين.**

انعقد المؤتمر في 05 الى 09 أفريل 1982 تحت شعار " وحدة، عمل، تطور" في جو نقابي امتاز بالتوتر و التنافر العمال وتذمرا تهم المتصاعدة في المؤسسات ، كإفراز لتدهور القدرة الشرائية للعمال، حيث تم تحضير له بإشراف هياكل الحزب من القمة الى القاعدة، فعلى صعيد التنظيمي ناقش المؤتمر مسألة الهياكل، وتم حل أهم هيكل في المنظمة النقابية ألا وهو الفيدرالية الوطنية وتعويضها بالقطاع ، والتغير الجذري في القيادة العليا للاتحاد وتم التأكيد على الخيار الاشتراكي والتشبث بإديولوجية الحزب.[2]

– **المؤتمر السابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين :**

انعقد هذا المؤتمر من 25 الى 27 مارس 1986، تحت شعار " التزام، عمل، تطور" وهي فترة زمنية تميزت بالركود في العمل النقابي و الاستقرار في السلم الاجتماعي، مع فتور في الخطاب السياسي نحو

2 نفس المرجع، ص 128.

2 حاروش الزبير لعناصر، المرجع السابق، ص 62.

التوجه الاشتراكي و المنظمة النقابية، وتحمل العمال ونظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات مسئولية تردي الإنتاج و المردودية، وتصاعد التوجهات المجندة للنموذج الليبرالي حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات التي انتخبتها القيادة السياسية تعزيزا لتنظيم الاقتصاد ، أعيد تعيين الطيب بلخضر أمين عام للاتحاد مرة أخرى. وسيطر الموظفون على المناصب القيادية النقابية على حساب العناصر العمالية المهنية ، كتعيين فئة المعلمين للقيادة في الامانة العامة، وادت هذه الوضعية الى ايجاد جو مضغوط باتجاه تنامي حركة مطلبية خاصة بعد أكتوبر 1988 الذي كان عماليا من خلال الاضرابات و المسيرات و التذمرات العمالية التي ميزت تلك الفترة. [1]

المبحث الثاني: الحركة النقابية الجزائرية في ظل التعددية الحزبية.

أفرزت أحداث 05 أكتوبر 1988 مظاهر التحول الديمقراطي التي أقرها دستور 23 فيفري 1989،معلنا بدأ تحول الجزائر الى نظام سياسي ديمقراطي، وأقر مبدأ التعددية بموجب المادة 40 منه وبالتالي تعددية نقابية مبنية على التنافسية في إطار المطالبة بحقوق العمال الحقيقية.

1- أحداث أكتوبر 1988 والتغيرات الناجمة عنه:

في الخامس من أكتوبر 1988، خرجت مظاهرات عارمة في العاصمة وباقي المدن الجزائرية، وسريعا ما تحولت المطالب الاجتماعية الى مطالب سياسية، حاولت السلطة قمع المتظاهرين باستخدام القوة العمومية، لكنها فشلت أمام سقوط مالا يقل عن 500 قتيل حسب إحصائيات رسمية[2] . تعددت تفسيرات احداث اكتوبر، فمن المحللين من رأى ان الاحداث كانت تعبيرا شعبيا عفويا عن سوء الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ، بدليل المظاهرات لم تحمل مطالب سياسية واضحة وان احداث العنف مست كل الجهات السياسية والادارية وحتى الأمنية. في المقابل هذا الاتجاه، يرى آخرون ان هذه الاحداث نتيجة لصراع الاجنحة داخل النظام، جناح دعاة الليبرالية وأصحاب فكرة الاصلاحات وكان الهدف من أحداث 5 أكتوبر حسب راي هذا الاتجاه هو التخلص من الحرس القديم لحزب جبهة التحرير الوطني. أما الاستاذ محمد خوجة، فيرى أن أحداث 05 أكتوبر 1988 تمثل صدمة حقيقية على مستوى الجماهير وهذا من أجل تغير

1 نفس المرجع ، ص 63.

2 احداث 5 اكتوبر 1988 ،

http://essalamonline.com/ara/permalink/4069htmt 30/05/2014.

من سلسل لإعادة ترتيب امور وتغير نمط التسيير الاقتصادي و ادخال قوى سياسية جديدة غير حزب جبهة التحرير الوطني. ومهما يكن عبرت أحداث أكتوبر عن إصلاحات سياسية عميقة مست كل المستويات من الاستفتاء حول الدستور في نوفمبر 1988، ووصولا الى دستور فيفري 1989 ومادته (40) التي أدخلت الجزائر العهد التعددي[1] .

2- العمل النقابي في ظل التحول الديمقراطي.

بعد صدور دستور 23 فيفري1989 ظهرت عدة تغيرات جوهرية مست جميع جوانب الحياة خاصة السياسية ، تمثلت في الانتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددية، الذي تولدت عنه التعددية النقابية و قد تم إصدار عدد من القوانين سنة 1990 ، تمثلت أوضاع جديدة في مايلي : اعتراف و كفالة الحق النقابي لكل المواطنين و إلغاء احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين علاوة على عدم ارتباط النقابات بالسلطة الحاكمة.و لقد سمحت هذه القوانين أيضا و في اطار التعددية، ببروز عدة نقابات مستقلة عن السلطة عكس سابقتها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، التي كان لزاما عليها التعامل مع الوضع الجديد في اطار التعايش الديمقراطي بعيدا عن التبعية، ليفتح المجال أمام نقابة تنافسية مطلبيه،مهنية،قطاعية، إضافة إلى النقابة المتحزبة.

-**الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA :** حظي الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمعاملة خاصة من طرف السلطة الحاكمة قبل صدور دستور 1989، و بعد التحول الديمقراطي و تغير التوجه السياسي للدولة غير الاتحاد العام من سياساته، حيث أعلن عنها في مؤتمره الثامن الذي انعقد من 26 إلى 29 جوان 1990 ، الفترة التي سادتها إضرابات و تزامنت مع إجراء أول انتخابات تعددية في الجزائر، كما كان من الضروري انتخاب قيادة جديدة ضمن إستراتيجية نقابية جديدة ، و التكيف مع المرحلة الجديدة و انصب اهتمام في هذا المؤتمر على التنظيم العام للمركزية و هياكل الاتحاد العام و إعادة تنظيم اطر الممارسة النقابية و كان ذلك من خلال القرارات التالية : [2]

- استقلالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن الحزب و الدولة
- ابتعاد و عدم الارتباط مع أي حزب سياسي
- استقلالية الاتحاد العام عن الدولة وسياساتها

و أكد المؤتمر الثامن على صفة المطلبية للمنظمة النقابية بعد ما كانت تتبنى سياسة الدولة وتروج لها وحدد المؤتمر الموارد المالية للاتحاد العام المكونة من الاشتراكات والقروض الممنوحة من طرف الدولة

1 محمد خوجة، سنوات الفوضى والجنون، الانحدار نحو العنف، الجزائر: [د م ن]، 2000، ص 37.

1 حاروش الزبير لعناصر ، المرجع السابق، ص 93.

والدعم و المساعدات المالية و الهبات و منتوج أو محاصيل النشاطات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي بعد ما كانت تمول بصفة رسمية من الدولة.

– **النقابات المتحزبة (النقابة الإسلامية للعمل SIT)** :بعد صدور دستور 1989، وتمكين من انشاء الجمعيات النقابية، قامت الجبهة الاسلامية للإنقاذ بتكوين تنظيم نقابي تحت مسمى "النقابة الاسلامية للعمل SIT" ، فتواجدت على مستوى عدد كبير من الولايات، وفي كل القطاعات: التربية، الصحة الصناعة ... إلخ. واستطاعت الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة.و بنيت اديولوجية النقابة الإسلامية للعمال على أساس الشريعة الإسلامية كما يعبر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وعلى الرغم من ان الجزائر فتحت الحياة النقابية للتعددية، فان النقابة الإسلامية للعمل لم تحصل على التصريح أو اعتماد من طرف وزارة العمل، ومع ذلك سمح لها القانون بالقيام بنشاطها النقابي بعد شهر من ايداعها الطلب لدى وزارة العمل.[1] شاركت النقابة الاسلامية للعمال في الاضراب الذي دعت اليه الجبهة الاسلامية للإنقاذ في جوان 1991، حيث قامت بحشد عدد كبير من العمال لمناصرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد توقيف المسار الانتخابي، وكان حل الحزب الاسلامي للجبهة الاسلامية للإنقاذ في مارس 1992 سبب مفصليا في اختفائها من الساحة النقابية.

– **النقابات القطاعية المهنية المستقلة:** بعد صدور دستور 1989، ظهرت عدة نقابات قطاعية مهنية ومستقلة عن النظام السياسي وعن الاتحاد العام للعمال الجزائريين،و ناضلت هذه النقابات ومن بداية تأسيسها من أجل الدفاع عن العمال وتحسين حياتهم الاجتماعية وهذا باستخدام وسائل عدة مثل الاضرابات و الاعتصامات، مما ادى بها الى الدخول في صراع، الاول مع النظام السياسي في اطار مطالبها والثاني مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اطار المنافسة لعرض مطالبها العمالية الحقيقية ومع مرور الوقت لم يبقى من بين 53 نقابة مؤسسة منذ سنة 1989 الى يومنا هذا الا القليل منها، كما بينت التجربة التي مرت بها هذا النوع من النقابات أن الاستقلالية النقابية اليوم تعني خطا نقابيا ديمقراطيا مطلباً أما بالنسبة الى النقابات التي استطاعت أن تستمر الى يومنا هذا مع كل ما لمسها من ضغوطات ومشاكل نذكرها حسب القطاع [2] :

- **النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية SNAPAP :** تأسيس هذا التنظيم النقابي في 10 سبتمبر 1990، بعد انعقاد الجمعية التأسيسية في 20 مارس 1990، بحضور ممثلي 34 ولاية تم عقد أول مؤتمر لها في ماي 1993، لتعديل قانونها الأساسي و نظامها الداخلي ثم جاء المؤتمر الثاني في 26 مارس 1999، حيث مكنها من توسيع نشاطها إلى قطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات و الطاقة، كما تم تعديل القانون الأساسي حتى يتسنى لها الامتداد إلى القطاع الاقتصادي و للحصول على مطالبها لجأت النقابة

1 نفس المرجع، ص 101.

2 نفس المرجع ، ص ص102–103 .

الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية إلى الاضطرابات و الاحتجاجات و الاعتصامات، ففي 23 جويلية 2001 قررت الدخول في إضراب عن الطعام وهذا للمطالبة بإلغاء المادة الثانية من قانون 90-14 غير المطابقة لاتفاقية منظمة العمل الدولية واستندت النقابة الوطنية في ذلك إلى موقف السلطة وعدم قبولها ملف تأسيس النقابة الوطنية المستقلة للعمال الجزائريين SNATA،إضافة إلى مراجعة بعض مواد القانون 90-14 من بينها إعادة النظر في القوانين الاجتماعية كقانون تسيير الخدمات الاجتماعية وتوزيع السكن الاجتماعي ونظم نقابيو وعمال البلديات إضرابا يوم 26 أفريل 2010 دام ثلاث أيام وشهد استجابة تجاوزت حدود 75 بالمائة وتمثلت مطالب هذا الإضراب في رفع التضييق عن الحريات النقابية، الحق في ممارسة الإضراب، والرفع من أجرة عامل البلدية، الإفراج عن القانون الأساسي وإدماج المتعاقدين وإلغاء المادة 87 مكرر من قانون 90-11[1].

- **نقابة التربية والتعليم:**ساعد الانفتاح على التعددية النقابية هذا القطاع على تأسيس العديد من النقابات كان أهمها:[2]

* **المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST):**تم اعتماد هذه النقابة في 10 جويلية 2007 بعدما استطاع هذا التنظيم من حشد عدد كبير من الاساتذة عبر الولايات الجزائرية والضغط على السلطة في اعتصام أمام قصر الحكومة، مما أدى بهذه الاخير بالرضوخ واعتمادها كنقابة معترف بها قانونا أما عن انجازاتها، فقد تمكنت من رفع أجور عمال التربية الوطنية وتغيير قانون الوظيفة العمومية سنة 2006.

* **النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين (SATEF).** تم تأسيسها سنة 1990 في مدينة تيزي وزو وهي متواجدة في 28 ولاية ومعترف بها من طرف السلطة وهي ذات نزعة قريبة الى التيار البربري ولها مواقف معارضة للمنظومة التربوية عقدت النقابة المستقلة لعمال التربية و التكوين ثلاث مؤتمرات كان الاول سنة 1995 والثاني سنة 1999 والثالث سنة 2001 .

* **النقابة الوطنية لعمال التربية(SNTE):**هي نقابة معتمدة من طرف السلطات وتنشط في أطار القانون،كما تضم حوالي 20000 عضو.

* **مجلس ثانوي الجزائر العاصمة (CLA):**استطاع هذا التنظيم النقابي من فرض وجوده في العاصمة وله تمثيل قوي إلا انه غير معتمد لدى السلطات.

1نفس المرجع ، ص 106.

2 نفس المرجع ، ص ص 106-107 .

* **الاتحاد الوطني للتربية والتكوين (UNEF)**:تأسس في أكتوبر 1990 يضم فئة المعلمين و الاداريين في قطاع التربية وانشقت عنه نقابة فئوية أخرى في نوفمبر 2000 وهي نقابة عمال التربية وكان هذا الانشقاق ناجم عن صراع بين القيادات[1] .

• **نقابة الصحة العمومية:** تميزت إطارات هذا التنظيم النقابي بالتجربة النقابية حيث مارسوا نشاطهم النقابي سابقا في هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الاتحاد الطبي الجزائري وهو أحد المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني كما يعتبر قطاع الصحة العمومية من أكثر القطاعات التي تكونت فيه النقابات المستقلة وهي تمثل مختلف الفئات المهنية، ومن أهم هذه النقابات ما يلي:[2]

* **النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية (SNPSP):** ظهرت هذه النقابة في اطار قانون الجمعيات 87-15 المؤرخ في جويلية 1988 وبعد صدور قانون 90-14 المنظم للحق النقابي ثم التصريح بتأسيسها كتنظيم نقابي في 15 ماي 1991 وتضم في تركيبها كل فئات المهنية التي تنتمي الى سلك الصحة العمومية، وتعقد مؤتمراتها كل ثلاث سنوات.

* **نقابة الممارسين الاخصائيين للصحة العمومية (SNPSSP):** تأسست في نوفمبر 1993 وهي التي انشقت عن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية وتضم الاطباء الاخصائيين وكان الهدف من إنشائها إيجاد مكان خاصة للطبيب الاخصائي في المنظومة الصحية و التكوين الطبي للأخصائيين في الخارج،مراجعة القانون الاساس 90-06 لتمكينه من التدرج.

* **النقابة الوطنية لأساتذة في العلوم الطبية (SNPDSM):** تم تأسيسها في نوفمبر 1991 للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمنتسبي هذه النقابة.

* **نقابة مسيري الصحة:**تأسست في 10 أكتوبر 2000 وظهرت على أنقاض النقابة الوطنية لمسيري الصحة (SNPS) وتضم تركيبتها فئة المسيرين من مدراء ونواب مدراء في القطاعات الصحية.

- **نقابات أرباب العمل أو المستخدمين:** بعد التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر بعد دستور 1989 وتغير النهج الاقتصادي من اشتراكي الى اقتصاد السوق، ظهرت نقابات أرباب العمل في أكثر من تنظيم،وظهرت كقوة فاعلة، اعترفت بها السلطة من خلال الحوار و التفاوض ضمن اجتماعات الثلاثية الحكومة الاتحاد العام للعمال الجزائريين والباترونا وهي ممثلة بأهم تمثيلات كنفدرالية أرباب العمل

1 نفس المرجع، ص 108.

2 نفس المرجع، ص ص110-112.

الجزائرية(CPA)، الكنفدرالية العامة للمقاولين الجزائريين (CGEA) و الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائرية (CNPA) ولقد اعترفت السلطة بنقابات أرباب العمل كشريك اجتماعي وهي ممثلة في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وهي أيضا موجودة داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي، كما أنشأ أرباب العمل في الجزائر منتدى خاص بهم سنة 2000. [1]

و مع إعطاء حق التعددية النقابية و ما تمخض عنه من تشكيل نقابات إلا انه لم يمنع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من احتلال مرتبة مميزة حيث أصبح يركز على المطالب السياسية من خلال مشاركته في لجنة الدفاع عن الجمهورية سنة 1991 ثم ندوة الوفاق الوطني سنة 1994 كما ركز على موضوع تسريح العمال.و على الجانب الأخر ما يزال القطاع الخاص و الأجنبي يعرف ضعفا في مجال التاطير النقابي ولم تستطع النقابات حل المشاكل التي تعترضها كتلك المتعلقة بالجوانب التنظيمية و حقها في المشاركة في العملية التفاوضية رغم الاعتراف القانوني بوجودها و قوة تمثيليتها القطاعية الهامة.و من ثم فان الإصلاحات أدت إلى هيمنة على العمل النقابي من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين المدعوم من السلطة السياسية التي رأت فيه أداة لإحداث توازن في مواجهة النقابات المستقلة التي تكاثر عددها.

1 نفس المرجع، ص ص 115-116.

خلاصة الفصل الثاني:

قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر كان هناك غياب تام للطبقة العاملة بمعنى حقيقي وهذا راجع الى نمط الانتاج الاقتصاد الجزائري الذي تميز بالطابع القبلي الاجتماعي، إضافة الى نظام الانتاج الزراعي، فلم تكن هناك صناعة بمعنى الحقيقي ومع دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر وتوطيد أقدامه فيها، سعى الى بناء نظام راسمالي مبني على صناعة وزراعة، وما نلاحظه أيضا أن نضال العمال الجزائريين كان في مرحلته الاولى مرتبط بمصالحهم المهنية، ولكن بعد انخراطهم في النقابات الفرنسية المركزية اكتسبوا تلك المقومات النقابية، ليحاولوا نضالهم الى نضال سياسي من أجل التحرر. و نتج عن هذا التحول انشاء اول منظمة نقابية الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الذي ارتبط بجبهة التحرير الوطني و كان هدفه تحرير الجزائر.

بعد الاستقلال مرت الحركة النقابية بمرحلتين هامتين، مرحلة أولى استحوذ الاتحاد العام للعمال الجزائريين على العمل النقابي ، و ارتبط بالحزب الواحد، ومرحلة ثانية بدأت مع صدور دستور 1989 و الذي فتح الباب أمام التعددية النقابية في الجزائر، فظهرت مجموعة من النقابات المستقلة اعتمدت بعضها من طرف السلطة الحاكمة ، و رفضت ملفات اعتماد نقابات أخرى .

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه العمل النقابي في الجزائر

تعتبر مبادئ الحريات النقابية الآلية الحقيقية لحماية والرقي بالعمل النقابي، ولهذا أقرت قوانين من طرف المشرع الجزائري، بدءا بدستور 89 ثم القوانين التشريعية. كما صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية حريات العمل النقابي ، و مع هذا مازل العمل النقابي يلقى صعوبات و عراقيل تمنعه من الأداء دوره المطلبي.

المبحث الأول:النصوص الدولية و القانونية الحامية للعمل النقابي:

تتفرع مصادر الحق النقابي إلى صنفين عام و خاص يتصل الصنف العام بالنصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على أساس أن الحرية النقابية هي مبدأ أساسي يرتكز عليه وتكوين منظمات العمال في حين يتعلق الصنف الخاص بالاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية و من هذا المنطلق سنستعرض النصوص الدولية المكرسة لحرية العمل النقابي.

1- المواثيق الدولية الحامية للعمل النقابي :

كان لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من طرف هيئة الأمم المتحدة في العاشر من شهر ديسمبر سنة 1948 معترفا لأول مرة في تاريخ البشرية بحقوق الإنسان كمسؤولية عالمية إيذانا بعهد جديد من الالتزام الدولي بحريات و حقوق الإنسان ، و يعترف بان الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان هدف جماعي للإنسانية ، و يحدد مجموعة تشمل جميع الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لجميع البشر دون تمييز. كما يوجد نظام دولي يعزز أنشطة حقوق الإنسان متمثل في مؤسسات فاعلة تحدد المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. و لقد نص القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان على أن لكل إنسان الحق في حرية التعبير و يتضمن هذا الإعلان في مادته 19 (...حرية اعتناق الآراء دون تقيد بالحدود الجغرافية) و تضمن أيضا في مادته 23 الفقرة الرابعة (أن لكل شخص حق إنشاء نقابات مع الآخرين و الانضمام إليها من اجل حماية مصالحه) يستشف من خلال هذه المادة أن المشرع الدولي قد تفطن مسبقا لأهمية تحصين الإنسان من المخاطر التي تلحق حقوقه كبشر من الرأسمالية العالمية التي تحتقر حق الشعوب في التنمية و المساواة و العمل الكريم ، و قرر بكل وضوح ربط الحق النقابي ببقية الحقوق المرتبطة بالعمل .

منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، استمر العمل أيضا على وضع تشريعات دولية في هذا الصدد. غير أن الاستقطاب التي أفرزتها الحرب الباردة تركت الخطاب السياسي المتعلق بحقوق الإنسان يقتصر على أن يكون وسيلة في الدعاية الحكومية للدول الغربية من اجل تحقيق مصالحها السياسية ، هذا و قد أدى الصراع السياسي الذي كان يدور بين الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تؤكد الحقوق المدنية و السياسية ، و بين الدول الاشتراكية و دول العالم الثالث التي كانت تؤكد

بدورها الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، إلى صدور عهدين دوليين مستقلين في الخمسينات من القرن الماضي ، احدهما للحقوق المدنية و السياسية و الأخر للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. كما توالى الصدور وثائق و إجراءات تنظم الالتزام الدولي بمختلف مجالات حقوق الإنسان و منها ، الحق في إنشاء نقابات للدفاع عن العمال و في هذا الإطار اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في توصيتها المؤرخ في الخامس فيفري 1952 لعهدين دوليين مستقلين[1] . و قد وقع التنصيص على الحق النقابي في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية من خلال ما تضمنته المادة 22 التي جاء فيها مايلي : [2]

– تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد أن تضمن لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات و الانضمام إليها.

– لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون و تشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين و حرياتهم.

– ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المنعقدة سنة 1948 بشان الحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شانها او تطبيق القانون بطريقة من شانها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

كان للعهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية بعض الاستثناءات المتعلقة بنفاذ هذا الحق عندما يتعلق الأمر بأمن الوطن و الاستقرار العام في الدولة أو من اجل استتباب النظام العام و تامين الصحة العمومية أو حماية الآداب العام في المجتمع أو من اجل المحافظة على حرية الآخرين و الدفاع عن حقوقهم.

و مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت المعطيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و أن كان لهذا السياق الجديد من التطور يتيح فرص جديدة للبشرية فانه أيضا يؤدي إلى نشوء تهديدات جديدة على حقوق الإنسان و على حق في العمل. و من هنا ظهرت إشكالية في كيفية تصور بناء نظام دولي جديد يمكن فيه حماية حقوق الإنسان وحماية الحريات و الحقوق النقابية التي لا تعترف بها أصلا العولمة.

كانت الجزائر من بين الدول التي صادقت على كل من الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية و حرية الحق النقابي لسنة 1948 و اتفاقية رقم 98 الخاصة بحق التنظيم و التفاوض الجماعي لسنة 1949. تطابقا لهاتين الاتفاقيتين مع التشريع الداخلي وعملا بالدستور، حيث نجد المادة 123 منه تكرس مبدأ سمو المعاهدات و الاتفاقيات على القوانين الداخلية تماشيا مع التوجهات الجديدة للانفتاح السياسي و الاقتصادي التي اقرها دستور 1989 .

---

1 حاروش الزبير لعناصر، المرجع السابق، ص ص 122–123 .

2 المادة الثانية و عشرون من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية

http://www.un.org/ar/events 2014/05/26

2-العمل النقابي في اتفاقيات العمل العربي:

مازلت الحركات النقابية في الدول العربية تناضل من اجل تكريس الحقوق و الحريات النقابية ، سواء كان ذلك من اجل إقرار حق التنظيم و حماية العمل النقابي أو من اجل التصدي لأي انتهاكات قد تمس التنظيمات النقابية .

تعتبر منظمة العمل العربية إحدى الهيئات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، التي تعنى بمسائل العمل و العمال في الوطن العربي. تتميز هذه المنظمة التي أسستها جامعة العربية بتشكيلها الثلاثي (منظمات عمال أصحاب عمل و حكومات) بعد توافق الدول العربية على إنشاء منظمة العمل العربية يطبق نظام التمثيلي الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك العمال و أصحاب العمل و الحكومات في نشاط المنظمة ، وذلك وفقا للقوانين الملحقة بميثاق جامعة الدول العربية، و لقد حددت قوانين منظمة العمل العربية كيفية تنظيم و تشكيل مؤتمر العمل العربي و تكوين مجلس إدارتها من الأطراف الثلاثة،وكذلك فيما يخص تكوين اللجان المتخصصة مثل لجنة الحريات النقابية كذلك مختلف اللجان الدائمة الأخرى. وتعكس رغبة منظمة العمل العربية في إصدار العديد من الاتفاقيات في مجال معايير الدولية للعمل والحريات النقابية حماية العمل النقابي و حق العمال العرب في تكوين نقابات عمالية و توفير الشروط الموضوعية لمشاركة الأطراف العمل الثلاثة، ووضع مستويات العمل العربية وفقا للمادة الرابعة من ميثاق العربي للعمل التي تضمنت توافق الدول العربية على أن تعمل لبلوغ مستويات مماثلة في التشريعات العمالية و التأمينات الاجتماعية[1]. و من ابرز معايير العمل العربية صدور الاتفاقية رقم 08 لسنة 1977 الخاصة بالحريات و الحقوق النقابية و كذلك على الاتفاقية رقم 11 لسنة 1979 الخاصة بالمفاوضات الجماعية[2]. أقرت الاتفاقيات المذكورة الحقوق و المبادئ النقابية كما تضمنت هذه الاتفاقيات الأحكام ذاتها التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية التي صدرت عن منظمة العمل الدولية و بالخصوص ما تضمنته الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية و حماية حق التنظيم لسنة 1948 و اتفاقية رقم 98 الخاصة بتطبيق مبادئ حق التنظيم و المفاوضات الجماعية لسنة 1949 .

صادقت الجزائر على كل اتفاقيات التي صدرت من منظمة العمل العربي كما تعتبر الجزائر عضو فاعل في هذه المنظمة.

1 الميثاق العربي للعمل

.26/05/2014 http://www.un.justice-lawhome.com

2 الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي

26/05/2014.http://www.alolabor.org

3- حماية التشريع الجزائري للعمل النقابي:

تعتبر حريات العمل النقابي محمية ومضمونة رسميا وقانونيا في الجزائر، حيث اعترفت الكثير من الترتيبات القانونية بالتعددية النقابية، كما وضعت آليات ردعية ضد أي تدخل في المسائل الداخلية للتنظيمات النقابيةو هذه النصوص هي : [1]

-الدستور: أورد دستور 23 فيفري 1989 في نبذه رقم 34 للمخالفات المرتكبة المنافية للحقوق والحريات.واعترف المشرع الجزائري في المادة 33 من دستور 28 نوفمبر 1996 بضمان الدفاع الفردي أوالجماعي للحقوق الاساسية للإنسان والحريات الفردية و الجماعية كما يردع النبذ 35 المخالفات المرتكبة المنافية للحقوق والحريات، كذلك الأضرار الجسدي والمعنوي للإنسان. كما تضمن البنود 33، و 41 من دستور 89 حريات التعبير و الجمعيات و التجمع وحق الاضراب معترف به في مادتين 56 و 57 .

-**القوانين التشريعية** : استنادا إلى ما جاء في الدستور من المبادئ العامة والنصوص المتعلقة باستقلالية المؤسسات، فإن المشرع الجزائري أصدر قانون متعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي رقم 90-14 بتاريخ 02 جوان 1990 و المعدل و المتمم بقانون 91-30 بتاريخ 21 ديسمبر 1991، زيادة على الأمر 96-12 ليوم 10 جوان 1996 ومن ثم أقر المبادئ الأساسية التالية:[2]

- الحرية في انشاء التنظيمات النقابية، يترتب عنه الاخذ بالتعددية النقابية، حيث أن المادة الثانية من قانون 90-14 تنص صراحة عن انه (يحق للعمال الاجراء، من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون الى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد، أ، يكونوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية).
- إمكانيات التنظيمات النقابية و التي تمتلك الاقدمية وحد ادنى للأعداد المنخرطين، التفاوض الجماعي داخل المؤسسة، وهذا استنادا للمادة 38 المتضمنة للصلاحيات المتمثلة في المشاركة في مفاوضات الاتفاقيات أو الاتفاقيات الجماعية، داخل المؤسسة المستخدمة أيضا قدرة كل تنظيم نقابي تمثيل إنشاء هيكلا نقابيا طبقا لقانون الاساسي، إذا ضم ثلاثين منخرطا على الاقل في أي مؤسسة.

1 حاروش الزبير لعناصر، المرجع السابق، ص 120.

2 نفس المرجع ،ص ص 120-121.

لقد سمحت هذه القوانين بظهور العديد من النقابات المستقلة الا أنه يؤخذ عليها تناقضها مع الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية 87 و 98 للمنظمة الدولية للعمل، حيث وعلى سبيل المقال: عدم اعتراف بمبدأ تأسيس وإنشاء التنظيمات غير القطاعية الكونفدراليات ولذلك مبدأ تأسيس التنظيمات النقابية دون ترخيصات مسبقة غير معتبرة أما حق الإضراب فهو مقيد.

ومع وجود كل هذه القوانين الجديدة المنظمة للعمل النقابي كذلك مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية الحامية للحق النقابي. فقد واجه نشاط النقابات المستقلة صعوبات و عراقيل خاصة في بداية عملها و ذلك بسبب قلة تجربتها و تأثير تطور المناخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للبلاد مما اجبرها على رصد و جرد هذه السلبيات و مراجعتها قصد تحسين مسيرتها النضالية و أول هذه الصعوبات تتمحور في عدم تقبل السلطة لهذه النقابات استمرارها في الكيل بمكيلين حيث مازال يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الممثل الأوحد للعمال و أيضا اعتماده لديمقراطية الواجهة بينما يقمع حريات و حقوق النقابات و يعطي لنفسه حق محاكمتها و حلها حتى و أن خالف ذلك القانون. و ما تزل الأزمة الأمنية ترمي بضلالها على الجزائر و التي سادها قانون الطوارئ زد على ذلك نقص التكوين النقابي لإطارات النقابية وتأثير التوجهات الاديولوجية و توافر عنصر المصلحة الفردية أمام المصلحة العامة [1]. كل هذه الصعوبات أثرت على مسيرة النقابات المستقلة رغم اعتراف الدستور بالحرية النقابية و صدور قانون لتنظيم العمل النقابي منذ سنة 1990 إلا أن وزارة العمل رفضت الاعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع و هذا ما يؤكد مرة أخرى نية النظام السياسي لضرب النقابات المستقلة وإضعافها.

يمكن استنتاج مما سبق ان هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين الجزائرية قد اعطت ضمانات واسعة للعمل النقابي و حماية مناسبة للنقابيين ومع ذلك يبقى واقع العمل النقابي يصارع صعوبات و عراقيل منة طرف السلطة السياسية التى لم تتقبل بعد منطق التعددية النقابية.

المبحث الثالث تحليل الأداء المطلبي النقابات في الجزائر في ظل التعددية: كما سلف الذكر في الفصل الأول من خلال تصنيف المنظمات العمالية يمكن تصنيف الحركة النقابية الجزائرية إلى ثلاثة أنماط أولها نقابة ثورية يلتزم أصحابها بمواجهة راس المال و أرباب العمل لديهم مرجعية مناهضة للسلطة و من أهم ما يميز نشاطاتها هو الاحتجاجات و الإضرابات المتكررة ويتضح النمط الثاني في نقابة الأعمال هي لا تتكر

1 نفس المرجع ، ص ص 145-146.

الإضراب بل ترى إن اللجوء إليه يكون بعد استنفاذ الحلول أما النمط الثالث والأخير فتمثله نقابات تدور في فلك السلطة و لا تملك اديولوجية محددة[1] و من هذا المنطلق فان دراسة تحليل الأداء المطلبي النقابات الجزائرية يقتضي التركيز على النمط الثاني.و من هنا نجد ان النقابات المستقلة في الجزائر هي نقابات الأعمال و الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمثابة نقابة تدور في فلك السلطة السياسية القائمة.و الحديث سيكون عن مشاركة النقابات المستقلة في المفاوضات و أدائها المطلبي.

1- المشاركة النقابة في المفاوضات الجماعية:

بادرت حكومة ميلود حمروش (1989-1991) في إطلاق مبادرة جديدة سميت باجتماعات الثلاثية (حكومة، نقابات عمالية، نقابات أرباب العمل) و كان ذلك في بداية التسعينات من القرن الماضي و تدخل هذه الاجتماعات ضمن المشاريع الإصلاح الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي[2] ، إلا أن هده الاجتماعات تفتقد لنص قانوني يؤطر عملها ، كما خلت من إطار تشريعي يوضح حقوق و واجبات أطرافها و شروط انعقاد اللقاء ومن يدعو إليه، هدا الفراغ القانوني سمح للحكومة بتوقيت اللقاءات بما يخدم مصالحها و استراتيجياتها ، كان يبرمج اللقاءات في بداية السنة الاجتماعية (في الخريف) بعد أن تكون النقابات قد لوحت بالإضراب ، ليكون اللقاء الثلاثي نوع من امتصاص غضب الشارع. و يحتكر الاتحاد العام للعمال الجزائريين تمثيل العمال رغم انه فقد الكثير من وعائه العمالي بعد ظهور دستور التعددية وما واجبه من تحولات في المؤسسات العمومية التابعة للدولة ،التي كان يحتكر الاتحاد العام للعمل النقابي فيها و بقيت النقابات المستقلة مستبعدة عن هذه اللقاءات إلى اليوم ، رغم مطالبتها المشاركة في اجتماعات الثلاثية[3] .

تناقش اجتماعات الثلاثية مجموعة من القضايا الاقتصادية و الاجتماعية تقترحها الحكومة في إطار ما يسمى بالأجندة المؤقتة ، التي يعلنها وزير العمل قبل الاجتماع ، و تبقى الأجندة قابلة للتعديل و وضع الإضافات من قبل الطرف العمالي و أصحاب العمل ، و ليست كل المواضيع المدرجة جديدة بالضرورة

1 زبيري حسين، النقابات المستقلة كحركات اجتماعية ،
.http : www.aranthropos.com/ 31/052014

2 اللقاءات المشتركة بين الحكومة و النقابة ، http://www.archives.tsa-algerie.com 30/05/2014

3 حاروش الزبير لعناصر، المرجع السابق ، ص ص 97-98.

فبعضها ، يكون مستقى من جلسات و اجتماعات التقييمية السابقة للثلاثية ، و يقوم الاتحاد العام للعمال بتحضير أجندة ، بعقد عدة اجتماعات على مستوى الأمانة الوطنية للمركزية النقابية [1] لمناقشة الملفات لعدد من الاعتبارات من بينها ضغوط القاعدة العمالية و مواقف النقابات المستقلة و يلاحظ أن بعض المشاكل التي تدرج ،لا تتعلق بالسياسات العامة بل بالمشكل أو نزعات عمالية على مستوى مؤسسة مثل مركب الحجار سنة 2009 ، قضايا تسريح العمال مشكلات الفروع النقابية مع الشركات متعددة الجنسيات.

2-الأداء المطلبي للنقابات المستقلة :

لقد استفادت النقابات في الجزائر من الجو الديمقراطية ، وتراجع سلطة الدولة في بداية التسعينات والقبول الرسمي بفكرة تعدد المصالح و حق الدفاع عنها من خلال تنظيمات متعددة و بديات ظهور حوار اجتماعي و سياسي ، فراحت النقابات تتبنى مطالب متنوعة ، كان أهمها إعادة تنظيم المؤسسات العمومية حيث رغب العمال بتغير ميزان القوى لصالحهم و لهذا وقعت أكثر من 269 حالة إضراب حول هذا المطلب سنة 1991 و 49 حالة سنة 1992. و هذا ما يؤكد أن نقابات القطاع العمومي هي التي تبنت مطالب إعادة النظر في تنظيم العمل السائد و العلاقات مع الدولة ، و هناك مطالب أخرى تم طرحها، مثل مسالة تنظيم النقابي و تمثيليتها في محاولة للاستفادة من انفتاح النظام السياسي و محاولة إعادة تشكيله للمطالبة بحرية أكثر على مستوى تسيير المؤسسة العمومية والهياكل النقابية القاعدية بالإضافة إلى المطالب التقليدية التي استمر طرحها بقوة كمطلب الأجور و علاقات العمل[2] . و بعد 1992 و مع بدء حالة العنف و انكماش الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، تقلص النشاط النقابي و استمرت بعض المطالب الاقتصادية مثل المطالبة برفع الأجور و بعد ذلك تركزت المطالب على المحافظة على منصب العمل نتيجة التغيرات الاقتصادية التي حدثت ، حيث انتهجت الجزائر لسياسة اقتصاد السوق ولجوء الحكومة إلى إعادة جدولة ديونها و إبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي فرض شروط من بينها إعادة هيكلة المؤسسات و غلق بعضها و تجميد مناصب العمل و تجميد الأجور و تسريح العمال ، و مع انتهاء الألفية الأولى و بداية الثانية ، عاد مطلب الأجرة بقوة ضمن مطالب النقابات سواء المستقلة او اتحاد العام للعمال الجزائريين زيادة على موضوع المطالبة بحريات و الحقوق النقابية. و في عام 2008 قامت النقابات المستقلة بتبني طلب

1 ح سليمان، المركزية النقابية تجري تقييم للملفات ثلاثية ، جريدة الخبر، الجزائر : 2011/07/19، http://www.elkhabar.com/ar/politique 31/05/2014 .

2 حورية عيوش ، المرجع السابق ، ص ص 115-116.

الزيادات في الأجور لجعلها تتماشى مع القدرة الشرائية و الغاء المادة 87 مكرر و هو المطلب الذي تبناه الاتحاد العام للعمال الجزائريين استجابة لضغوط القاعدة العمالية كما ظهر مطلب إشراك النقابات المستقلة في التفاوض. و يمكن بوجه عام تسجيل الملاحظات التالية على نوعية المطالب النقابية : [1]

- مطالب تتسم باعتدال فهي ليست مطالب ثورية تسعى إلى تقويض نظام الحكم بل هي تعترف به وتلتزم بالحفاظ عليه

- رغبة النقابات في التأكيد على الحريات النقابية واستقلاليتها لتقوية تنظيماتها وحفاظ على مناضليها

- المطالبة المستمرة بإشراكها في المفاوضات الجماعية و الحوار الاجتماعي

- تطور المطالب من المطالب الظرفية المادية إلى مطالب أكثر أهمية تتضمن تطلعات للمشاركة في إعداد السياسات الاجتماعية

و مع كل هذه السياسة المتبعة من طرف النقابة المستقلة في طرح مطالب العمال المادية و المعنوية في أطار القانون ترفض السلطة القائمة التعامل معها بنفس المعيار الذي تتعامل به مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين مما يؤكد أن الدولة الجزائرية مازلت تمنع و ترفض أي نوع من أنواع الاستقلالية النقابية.

1 اضراب النقابة المستقلة لثلاثة ايام في نوفمبر 2008 .http://www. Maisondessyndicats-dz.com 31/05/2014

خلاصة الفصل الثالث

أسهم دستور 1989 و القوانين الجديدة في الجزائر إلى اعتماد شرعية للعمل النقابي و حمايته كما صادقت الجزائر على اتفاقيات الدولية المنظمة للحق النقابي و الحرية النقابية إلا انه واقعيا و في إطار التعامل والعلاقات فيما بين السلطة الحاكمة و النقابات المستقلة أدت في الكثير من الأحيان إلى التصادم . بينما مايزال الاتحاد العام للعمال الجزائريين محتفظ على مكانته و موقعه و احتكاره للحقل النقابي في الجزائر و إشراك الحكومة له في اللقاءات الثنائية و الثلاثية كطرف رئيسي في المشاورات وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية باعتباره ممثل وحيد للعمال.

الخاتمة

النقابة العمالية هي جماعة من العمال تضمهم مهنة أو أكثر وظيفتها الدفاع عن مصالح أعضائها المادية والمعنوية.

و قد ارتبط ظهور الطبقة العمالية مع ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي و كان لظهور الثورة الصناعية و التطور التكنولوجي و ما نتج عنه من تقسيم العمل ميلاد مرحلة تميزت باستغلال الأمثل للعمال من طرف أرباب العمل . و مع انتشار الصناعات و بلوغ الثورة الصناعية أوجها و ذلك بتوسعها في بلدان أوربا ظهرت أول التجمعات العمالية في انجلترا منطلق الثورة الصناعية في العالم.

أما عن الحركة النقابية في الجزائر فقد بينت الدراسة أنها حركة عمالية المنشأ والتأطير زراعية الانخراط والتجنيد على أساس أن اليد العاملة الجزائرية هي يد عاملة زراعية وموسمية في أساسها وان البذرة الأولى لتكوين وعي نضالي عمالي بدأ مع الهجرة إلى فرنسا والعمل بمصانعها الأمر الذي يسمح بالقول إن النضال العمالي في الجزائر لم يكن بناء على تجربة ذاتية إنما كان مبنيا على عملية المقارنة مع الأوضاع السائدة في الوطن الأم في ذلك الوقت (فرنسا). و أن تشكيل وتنظيم أول نقابة جزائرية كان بهدف دعم النضال السياسي وتجنيد العمال في سبيل الوقوف في وجه الاستعمار وبالتالي فان العمل أو النضال المطلبي كان مؤجلا لما بعد الاستقلال وهو الأمر الذي أعطى الأسبقية للسياسي في كل وضع جابهته وتجابهه النقابة الجزائرية إلى يومنا هذا .

وبينت لنا الدراسة أيضا أن بعد الاستقلال بقيت الحركة العمالية الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تم انخراطها في العمل التنموي و اعتبرت من بين المنظمات الجماهيرية التي تسعى الى تجنيد اليد العاملة في سبيل القيام بمهامهم التنموية و تم محاصرتها ومحاولة الحد من دورها وتقليصه إلى أقصى الحدود الأمر الذي أدى إلى انحسار دورها ولعل أهم الخطط المعدة لضربها هي تدعيم بعض أساليب التسيير كالتسيير الذاتي إضافة إلى إنشاء لجان المشاركة في المؤسسات وسياسة التخطيط الفوقي ومركزية التسيير الإداري. كما كان للتدخل السياسي أثره في الحد من فعالية النقابات مثل ضرورة الانخراط في جبهة التحرير الوطني حتى تتمكن من الترشح لأي منصب مهما كان نوعه. كل هذه الإجراءات أدت إلى بروز ما يعرف بأزمة الثقة بين العمال والنقابة من جهة وبين النقابة والدولة من جهة ثانية. الأزمة الأولى كان من نتائجها قيام إضرابات عمالية غير مؤطرة وعشوائية خاصة في فترة الثمانيات. أما الثانية فتتعلق

بانتهاج الدولة سياسة الانفتاح غير المبرمج الأمر الذي أدى إلى حلول اضطرابات اجتماعية سعت النقابة دائما لأن تكون بعيدة عنها الأمر الذي سيهدد السلم والأمن الاجتماعيين.

و لقد أثبتت دراستنا أن بعد ما فتحت الجزائر أبوابها للتعددية السياسية وحرية التعبير حدث الانفجار الذي أدى إلى ظهور تنظيمات نقابية إلا أن الملاحظ أن الاتحاد بقي يحافظ على احتكاره للعمل و النضال النقابي كما أن السياسي بقي مسيطرا على الأوضاع حيث تم انخراط الاتحاد العام في اللجنة الوطنية للدفاع عن الجمهورية، إضافة إلى مشاركته في ندوات الوفاق الوطني. في المقابل سعى جاهدا لمجابهة آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنها من تسريح للعمال... وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الحركة النقابية في الجزائر اليوم يتنازعها تياران أساسيان، تيار أسس نضاله على لغة الحوار و التشاور ممثلا في الاتحاد العام والعمال الجزائريين، يتخذ من رصيده التاريخي والنضالي حجة لتمثيل العمال والتكلم باسمهم ، إضافة إلى الاعتراف التام من قبل الدولة كونه الشريك الاجتماعي الوحيد الممثل للعمال، في مقابل هذا التيار يوجد التيار الثاني الذي يجسد المواجهة من اجل تحقيق مصالح الاقتصادية و الاجتماعية للطبقة العاملة. و في الخضم هذا الجدل التمثيلي تبقى الحركة النقابية تعاني من عدة مشاكل أهمها المواجهة المفتوحة مع السلطة ، حيث في كل مرة تسعى فيه النقابة إلى تحقيق المطالب العمالية تلقى عراقيل من الدولة.

و في الأخير لا يسعنا إلا القول أن الحركة النقابية الجزائرية تعرف نوع من حالة الترقب ناتجة عنة تدخل السياسي في جميع مناحي الحياة ، إلا أن هذا لن يحد من فعاليتها على اعتبار المرونة التي تتميز بها الحركة النقابية الجزائرية ليس في التسيير والتنظيم و إنما في مواجهة مستجدات الأحداث و الظروف التي تحيط بها.

قائمة المراجع

- **الكتب بالعربية :**

1- عقلة العنزيي حمود ، المفاهيم العشر في إدارة العمل النقابي، الكويت:الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، فرع جامعة الكويت،2000 .

2- خوجة محمد ، سنوات الفوضى والجنون، الانحدار نحو العنف، الجزائر: [د م ن]، 2000.

- **المجلات والدوريات المتخصصة :**

1- بولكعيبات إدريس، "الحركة النقابية بين عصرين "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، نوفمبر 2007.

2- توفيق البزاز سعد،"تطور الحركة العمالية و النقابية في الجزائر بين عامي 1930-1962"، مجلة التربية و العلم – المجلد 19 ، العدد 5 ، جامعة الموصل، 2012.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية.**

1- الزبير بولعناصر حاروش ،"الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1999-2010" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر: 2011.

2- عيوش حورية،" إستراتيجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية ، دراسة منوغرافية لنقابة الطيارين المدنيين الجزائريين" ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، الجزائر : 2006.

3- قاسم ميلود ، "إشكالية عمل المنظمة النقابية في ظل التحولات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، تونس و المغرب "أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر: 2010.

4- شطيبي حنان، " الحركة النقابية العمالية في الجزائر دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي ، دراسة حالة جامعة منتوري- قسنطينة "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية ،مدرسة الدكتورة، جامعة منتوري ، قسنطينة : 2010

- الوثائق الالكترونية

1- المادة الثانية و عشرون من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية،
http://www.un.org/ar/events 2014/05/26

2- الميثاق العربي للعمل،
26/05/2014 http://www.un.justice-lawhome.com

3- الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي،
26/05/2014.http://www.alolabor.org

4- النقابة ، الموسوعة الحرة،
23/05/2014http://ar.wikipedia.org

5- إضراب النقابة المستقلة لثلاثة أيام في نوفمبر 2008،
.Maisondessyndicats-dz.com 31/05/2014 http://www

6- اللقاءات المشتركة بين الحكومة و النقابة،
30/05/2014http://www.archives.tsa-algerie.com

7- أحداث 5 أكتوبر 1988،
.http://essalamonline.com/ara/permalink/4069htmt 30/05/2014

8- محمد إبراهيم غسان ، الثورة الصناعية ، الموسوعة الحرة،
24/05/2014http://www.arab-ency.com

9- ح سليمان، المركزية النقابية تجري تقييم للملفات ثلاثية، جريدة الخبر، الجزائر : 2011/07/19،
. http://www.elkhabar.com/ar/politique 31/05/2014

10- زبيري حسين، النقابات المستقلة كحركات اجتماعية،
http : www.aranthropos.com 31/052014

11- عبد الحميد الأمين ، العمل النقابي، أهداف و مبادئ، الحوار المتمدن العدد 2210 ،
http://wwwahwar.org/debat/show.ar.asp 28/05/2014

Résumé

L'histoire du syndicalisme en Algérie prise ses origines dans l'histoire du mouvement national. après plusieurs tentatives et après un monopole des travailleurs d'origines européennes, les travailleurs algériens ont réussi à créer le premier syndicat, l'union générale des travailleurs algériens UGTA en 1956.
Après l'indépendance, l'UGTA, le seul mouvement syndical est devenu une partie intégrale du pouvoir, ce qui a réduit son rôle à défendre l'état et à appliquer ses directives et ce jusqu'à les débuts des années 90.
Avec l'ouverture politique et le multipartisme, de nombreux syndicats ont été crées pour défendre le droit des travailleurs, ce qui à remet en cause le monopole exercé par l'UGTA depuis l'indépendance.
Cependant malgré ce pluralisme syndical et l'adhésion de l'Algérie a plusieurs Conventions portant sur le droit des travailleurs de constituer des organisations et de leur choix de s'y affilier et le droit des syndicats d'exercer librement leurs activités, l'activité syndicale en Algérie reste sous le monopole de l'état.
Ainsi ce travail traite de la problématique de développement syndical en Algérie et les différents obstacles aux quels il est confronté.

الملخص

إن تاريخ الحركة النقابية الجزائرية تأخذ أصولها من تاريخ الحركة الوطنية، حيث بعد عدة محاولات و بعد احتكار العمال ذوي أصول الأوروبية، تمكن العمال الجزائريين من إنشاء أول نقابة، الاتحاد العام للعمال الجزائيين في سنة 1956.

بعد الاستقلال أصبحت الحركة النقابية المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، جزء لا يتجزأ من السلطة و التي خفضت دورها للدفاع عن الدولة و تطبيق توجيهاتها و هذا حتى بدايات التسعينات.

مع انفتاح السياسي و التعددية الحزبية، تم إنشاء العديد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال و كان هذا تحدي لاحتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ الاستقلال.

و مع ذلك على الرغم من التعددية النقابية و انضمام الجزائر للعديد من الاتفاقيات الخاصة بحق العمال في إنشاء و انضمام إلى المنظمات التي يختارونها، و ليكون عمل هذه النقابات بحرية، إلا أن النقابة لا تزال تحت احتكار الدولة في الجزائر

يتناول هذا العمل إشكالية التطور النقابي في الجزائر و مختلف العراقيل التي تواجهه.